عوائد استثمار رأس المال البشرى فى ضوء منهجية التعليم والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

دكتور/ أشرف السيد حامد قبال(*)

مقدمـــــة

لقد قامت كـل الدراســات اللاحقة لـدعوة Theodore W. Schultz الـذى تسلم رئاسة جمعية الاقتصاديين الأمريكيين عام ١٩٦٠، على الفكـرة القائلة بـأن العنصر المتبقى فى الحساب الاقتصادى بعد مساهمة كل عناصر الإنتاج المادية يجب أن يعزى إلى مساهمات رأس المال البشرى والذى يمثله التعليم بمعناه الواسع(١).

ومن ثم فقد تغيرت النظرة بذلك إلى التعليم من مجرد كونه خدمة تقوم في إطار الخدمات الاجتماعية إلى اعتباره استثماراً لـه مردوده الاقتصادى، وعنصراً فاعلاً فى منظومة النمو الاقتصادى.

لقد أعطى الفكر الاقتصادى منذ ستينيات القرن العشرين الأولوية لرأس المال البشرى بين عناصر الإنتاج المختلفة، خصوصاً بعد أن كشفت العديد من الدراسات حينها(٢) عن أن حوالى ٩٠٪ من التحسن الذى طرأ على النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية يعود بشكل رئيسى إلى التحسن فى المهارات المعرفية لعنصر العمل والتى هى نتيجة للتعليم والتدريب وللاستثمار فيهما.

ولقد دعمت الدراسات الأخيرة التى قام بها البنك الدولى، الفكرة القائلة بأن لتطوير رأس المال البشرى إنعكاسات هامة على النمـو الاقتصادى. ذلـك أن هنـاك سبباً للاعتقاد بأن العلاقة ذات اتجاهين وأن التعليم والنمو يدعم كل منهما الآخر،

(*) مدرس الاقتصاد والمالية العامة ـ كلية الشريعة والقانون بطنطا.

(١) Theodore W. Schultz, "investment in Human capital" American Economic Review 51 (Jan 1961):p.p. 1: 17

(٢) الإمام، محمد محمود، التنمية البشرية من المنظور القومى، ندوة التنمية البشرية فى الوطن العربـى، دار دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥ ص٢٠.

فالتعليم يسهم فى التنمية مباشرة من خلال مايقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هى ثمرة البحث العلمى الذى يرتبط بالتعليم ومايغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع تحابى جميعها التنمية بشكل أو بآخر، مما يساعد على زيادة إنتاجية العمل ويشجع الاستثمار المادى ويخفف من عبء الإعالة الملقى على كاهل السكان، ومن جانب آخر فالاقتصاد النامى بإمكانه زيادة تخصيص الموارد اللازمة للتعليم[1].

لقد عانى الاقتصاد المصرى لفترة ليست بالقصيرة كغيره من الاقتصاديات النامية من غياب هذه النظرة الاقتصادية لرأس المال البشرى والاستثمار فى متغيراته المختلفة كالتعليم والتدريب، وتمثلت إحدى مؤشرات هذا الاختلال فى ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين من ناحية وغير المتعلمين من ناحية أخرى.

لقد تمثلت المشكلة محل اهتمام هذا البحث فى الفرضية القائلة بأن هناك غياب للاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وغياب وضعف قدرة الدولة على توظيف المورد البشرى لديها، وهذه الفرضية ملموسة على أرض الواقع خاصة وأن الحكومات المصرية المتعاقبة لاتترك مناسبة من المناسبات إلا وترجع عدم قدرتها على تحقيق وعودها المتمثلة فى تحقيق معدلات أفضل للنمو الاقتصادى وتقليل حجم البطالة والتخفيف من معدلات التضخم وغيرها «إلى النمو السكانى المتزايد بصورة سريعة» الأمر الذى قد يثير تساؤلات بعض الباحثين والاقتصاديين ممن لهم اهتماماتهم بالمقارنة بين معدلات النمو الاقتصادى فى بعض البلدان المماثلة لمصر أو التى تفوقها من حيث التزايد السريع فى معدلات النمو السكانى وبين معدل النمو الاقتصادى الذى تحققه الحكومات المصرية المتعاقبة.

فعلى سبيل المثال زاد عدد سكان ماليزيا خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠١ بنسبة ٩١,١٪، بينما زاد عدد سكان مصر خلال الفترة ذاتها بنسبة ٧٥,٨٪، وبرغم من هذا فإن ماليزيا الأسرع فى معدلات النمو السكانى حققت إنجازات

(١) World Bank. World development report. 1980 (Washington, D. C, 1980) and the working papers cited therein.

اقتصادية أفضل من تلك التى حققتها مصر، ففى عام ٢٠٠٢م بلغت الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة مع عام ١٩٨٣م نحو ١٦٧٪ فى مصر، ونحو ٢١٥٪ فى ماليزيا، مما قد يعطى دلالة على أن المشكلة تكمن فى قدرة الإدارة الاقتصادية فى كل دولة على توظيف العمالة، فالمشكلة إذن لاتكمن فى البشر ولكنها تكمن فى ضعف قدرة الدولة على توظيف المورد البشرى لديها[1]. خاصة فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المتسارعة. وفى ضوء سياسات التعليم المتبعة فى مصر.

أهمية البحث:

لاشك أن أهمية هذا البحث تنطلق من بحث نقطتين أساسيتين هما موضوع البحث وتوقيته، فموضوع البحث، وهو استثمار رأس المال البشرى وعوائد هذا الاستثمار يمثل بالنسبة لمصر محور الارتكاز نحو حل كثير من مشكلاتها خاصة مشاكل التنمية ومايرتبط بها، ونظراً للارتباط الوثيق بين التعليم والتنمية باعتباره أحد المداخل الأساسية لاستثمار رأس المال البشرى، فإن البحث يركز على مناقشة منهجية التعليم كأداة رئيسية فى حل مشكلة البطالة من خلال ربط حقيقى بين التعليم واحتياجات سوق العمل المحلية والعربية والعالمية، خاصة مع تزايد عدد العاطلين فى مصر، حتى يتسع مفهوم التشغيل وفرص العمل بما يتوافق مع فرص العمل للمصريين بالعالم العربى والعالم الخارجى التى أسهمت فى سنوات ماضية فى استيعاب أعداد كبيرة من العمالة المصرية عجزت السوق المحلية عن استيعابها، وطبيعة مواصفات العمالة المطلوبة بهذه الأسواق فى ضوء المتغيرات التكنولوجية والإنتاجية والخدمية على الصعيد الدولى وانعكاساتها على التشغيل وفرص العمل للعمالة الوافدة.

أما عن توقيت هذا البحث، فإن الاستثمار فى مجال رأس المال البشرى أصبح الآن محور حديث معظم المحافل العلمية المحلية والإقليمية والدولية، كما أن نسبة

(١) الأهرام: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية (يناير ٢٠٠٤) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ ص٢٣١ .

كبيرة من المعونات الممنوحة لدول العالم الثالث من قبل الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية يتم تخصيصها وتوجيهها لهذا الاستثمار. فإذا أضفنا إلى ذلك، زيادة عدد الهجرات غير الشرعية وغرق شبابنا وهم فى طريقهم للبحث عن فرصة عمل نظراً لعدم استيعاب السوق المحلى لهم، لتبين لنا أنه أصبح لزاماً علينا كدولة نامية تسعى لتبوء مكانتها الطبيعية بين مصاف الدول المتقدمة أن نتعرف على أهم معوقات استثمار رأس المال البشرى فى ضوء منهجية التعليم من جانب، وفى إطار التطورات المحلية والإقليمية والدولية من جانب آخر. مع تبصير متخذى القرار بعدد من المقترحات العلمية والعملية التى قد يمكن من خلالها التغلب على هذه المعوقات، ومن ثم التوجه والإنطلاق نحو تنمية اقتصادية ترتكز على قاعدة صلبة من التنمية البشرية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

١- الهدف الأول : التعرف على أهم معوقات استثمار رأس المال البشرى فى ضوء منهجية التعليم والتطورات المحلية والإقليمية والدولية.

٢- الهدف الثانى : تحديد أهم استراتيجيات الإصلاح التى يمكن تطبيقها لتفعيل عوائد استثمار رأس المال البشرى.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الإستقرائى التحليلى من خلال الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية الأساسية التى تم جمعها من مصادر عامة وخاصة عربية وأجنبية تم تحليلها، مع الاعتماد أيضاً على بعض البيانات الثانوية وبما يخدم أهداف هذا البحث ويساعد على استخلاص أهم النتائج.

هيكل البحث:

فى إطار مشكلة البحث وأهدافه، تم تحديد هيكل البحث ليشتمل على مبحث تمهيدى، ومبحثين أساسيين :

المبحث التمهيدى : ونتناول فيه :

التعليم كمدخل لاستثمار رأس المال البشرى.

ويشتمل على العناصر الرئيسية التالية :

١- المقصود برأس المال البشرى.

٢- أهمية التعليم.

٣- الرؤية الرسمية للتعليم.

٤- أنواع التعليم.

٥- أهمية الجمع بين التخطيط الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى.

٦- مفهوم وفلسفة تخطيط التعليم كمدخل لاستثمار رأس المال البشرى.

٧- مداخل التخطيط التعليمى.

المبحث الأول : معوقات استثمار رأس المال البشرى فى ضوء منهجية التعليم والتطورات المحلية والإقليمية والدولية.

المبحث الثانى : استراتيجيات الإصلاح الممكنة التطبيق لتفعيل عوائد استثمار رأس المال البشرى.

المبحث التمهيدى
التعليم كمدخل لاستثمار رأس المال البشرى

١- مفهوم العنصر البشرى كمورد من موارد الإنتاج:

لقد كان يشار قديماً إلى العنصر البشرى فى الإنتاج على أنه العمل Labor إلا أن اصطلاحات جديدة أكثر حداثة تستعمل الآن مثل: الموارد البشرية Human resources أو رأس المال البشرى Human Capital تحتوى هذه الاصطلاحات الجديدة على جوانب نوعية بالإضافة إلى الجوانب الكمية لدور الإنسان فى العملية الإنتاجية.

ويتحدث خبراء التنمية عموماً عن تنمية العنصر البشرى. Developing human resources أو الاستثمار فى رأس المال البشرى investing in human capital على أنه، مجموع المهارات والخبرة لليد العاملة اللازمة لاستغلال رأس المال المادى، وكذلك المستوى الصحى الذى يسمح بالمحافظة على القوى العاملة[١].

ويتم تكوين رأس المال الإنسانى عن طريق الإنفاق الاستثمارى فى التعليم بمعناه الواسع، والصحة، والثقافة .

ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمار تكون إنتاجيته غير مباشرة إلا أنه تقوم دائماً علاقات تكامل بين رأس المال المادى ورأس المال الإنسانى، وهى علاقات فنية، بمعنى أن رأس المال الإنسانى يلزم لإنشاء واستغلال رأس المال المادى[٢].

---

(١) انظر فى مفهوم «رأس المال الإنسانى» وكذلك إنتاجيته.

j. Mincer "Investment in human capital" Journal of political economy, August 1958, P. 8.et s

T. Schultz "investment in human capital" American Economic Review, mars 1961, PP. 1-17

A. Goode "adding to the stock of phisial and human capital", American Economic Review, Mai, 1959, P. 147. et s .

(٢) راجع فى علاقات التكامل بين «رأس المال المادى» و«رأس المال الإنسانى».

- P Gullaumont "La Capacite d' absorption du capital" these Paris, 1969. PP. 260 –282 .

٢- أهمية التعليم: Importance of education.

وتأتى أهمية التعليم من المزايا العديدة التى يمكن تحقيقها من ورائه من حيث أنه[١]:

- يرفع الإنتاجية.
- يرفع الاستثمار والإدخار.
- يساعد على التغير التقانى (التكنولوجى).
- يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية.
- يسهم بالتاثير على الطموح الشخصى والتنافس والإبداع.
- تكملة أدوار المدخلات الأخرى فى عملية الإنتاج.
- تشجيع إسهام المرأة فى النشاط الاقتصادى «العمل بأجر».
- ذو علاقة مع توقعات الحياة.
- يرفع من تعليم الأبوين، نوعية الطفل، وصحته ومكانته اللاحقة.
- يؤثر على قرار الهجرة وبذلك تزيد الإنتاجية.
- يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص.
- يساعد قدر الإمكان على إيجاد فرص العمل فى القطاع الخاص وفى القطاع العام وشغل مناصبه على الخصوص.

ولاشك أن الدراسات عديدة لمثل هذه الارتباطات لكن دون التأكد فى كل وقت من السببية أو حتى اتجاه العلاقة بين التعليم وإسهاماته ومزاياه السابق ذكرها، حيث أثبتت الدراسات أنه ليس كل تعليم بالضرورة موات للتنمية:

- فالتعليم قد يلتهم موارد التنمية إن تصرف فى أوجه أخرى أكثر جدوى.

(١) سوق العمل وتخطيط القوى العاملة- الاستثمار البشرى - المعهد العربى للتخطيط
http://www.arab.api.org/course3/c3-4-5-htm

- والتعليم قد يسىء إلى قدرات الأفراد من خلال أنه يوجد متعلمين غير لازمين لمهن أو يخلق تطلعات غير مبررة.
- التعليم قد يكون سبب بطالة المتعلمين.
- التعليم قد يسهم فى هجرة الأدمغة.

إن الاختلاف بين نظم التعليم والتباين بينها مرده إلى المجتمع الذى يوجد فيه، أيديولوجيته وفلسفته وثقافته وظروفه ومشكلاته وتطلعاته.

حيث تعنى التربية Education فى اللغة الإنجليزية نتائج التعليم أو تدريب العقل والشخصية: وهى: أيضاً ميدان من ميادين المعرفة يختص بكيفية التدريس بفاعلية(١).

وإذا رجعنا إلى معنى المصطلح عند رجال التربية نجد أن بيج Page وتوماس Tomas يعرفانه فى قاموسهما الدولى للتربية بأنه العمليات الكلية لتنمية قدرات الإنسان وسلوكه، والتربية عندهما اجتماعية يحقق الفرد من خلالها الكفاية الاجتماعية والنمو الفردى، ويتم ذلك من خلال مواقف مختارة ومضبوطة يمكن أن تكون فى مدرسة أو كلية(٢).

وبناء على ذلك فإن وظيفة التربية هى «تنمية الشخصية الإنسانية فى اتجاه يتحقق به خير الإنسان وخير المجتمع الذى يعيش فيه وخير الإنسانية جمعاء»(٣).

مما سبق يمكن لنا أن نعرف التعليم بمعناه الواسع على أنه كل أنواع التعليم الإنسانى وبمعناه الضيق على أنه العملية التى تجرى فى مؤسسات متخصصة تسمى بالمدارس وهى بلا شك أهم أنواع تطوير المورد البشرى من أوجه عديدة:

أولاً: هناك طلب جماهيرى كبير على التعليم وخاصة على التعليم فى المدارس

---

(١) Paul proctor (Editor in- chief): Longman Dictionary of contemporary English. Longman- London, 1978. P. 350.

(٢) G. Terry page and JB Thomas: International Dictionary of Education- Kogan Paul London- 1979. P. 112- 223 .

(٣) التربية ومشكلات المجتمع. د. عبد الغنى عبود. دار الفكر العربى – القاهرة ١٩٨٠ـ ص٢٥.

وذلك فى جميع دول العالم المتقدم منها والنامى، على أن عدد الطلاب الذين يتقدمون بطلبات للقبول فى دول العالم الثالث يكون غالباً أكثر من الأماكن المتوفرة والسبب فى ذلك، اعتقاد الأفراد فى كل مكان بأن التعليم نافع لهم ولأولادهم.

ثانياً: والسبب الثانى للاعتقاد بأهمية التعليم هو العلاقة الواضحة والقوية بين التعليم والدخل على مستوى الفرد والمجتمع، رغم الشك حالياً فى مصر فى واقعية هذا السبب لطلب التعليم والإنفاق عليه، هذا بالإضافة إلى الاعتقاد بأن هناك علاقة إيجابية بين مستويات الدخل القومى ومستوى التعليم، على الرغم من وجود حالات شاذة كثيرة وأفراد ومجتمعات غنية، ولم يتلقوا إلا قليلاً من التعليم، وهناك أفراد ومجتمعات تتلقى تعليماً جيداً ومكثفاً ومع ذلك فإن دخولهم تعد منخفضة نسبياً.

ثالثاً: والسبب الثالث الذى يجعل التعليم مهماً فى الدول النامية هو النفقات الكبيرة التى تخصص للحصول عليه، حيث نجد أن التعليم بند أساسى فى ميزانية العائلة والدولة، نظراً لرغبة الناس فى التعليم، ونظراً لأن دول العالم الثالث تعتقد أنه يساعد فى عملية التنمية، فإن هذه الدول تخصص جزءاً كبيراً من مواردها لخلق وإدارة نظم التعليم المدرسى يتراوح مابين ٣٪ إلى ٥٪ من الناتج القومى الإجمالى (GNP).

إلا أنه لاتوجد إحصائيات حالية تبين على وجه الدقة حجم ومقدار النفقات الفردية على التعليم نظراً لصعوبة الحصول على هذه المعلومات. ونجد أيضاً أن مابين ١٥-٢٠٪ من ميزانية الدول تخصص عادة للتعليم.

وإذا نظرنا إلى التعليم بغير النظرة التقليدية أو على أساس أنه صناعة معينة فإننا سنجد التعليم من أكبر الصناعات فى جميع الاقتصاديات من ناحية القيمة المضافة ومن ناحية العمالة.

٣- الرؤية الرسمية لسياسة التعليم:

- يعد كتاب مبارك والتعليم – نظرة إلى المستقبل – الصادر فى يوليو ١٩٩٢م الوثيقة الأساسية فى إبراز وجهة النظر المصرية الرسمية لسياسة التعليم.

- ويقدم كتاب مشروع مبارك القومى – إنجازات التعليم فى عامين – الصادر فى أكتوبر ١٩٩٣ المتابعة من وجهة النظر الرسمية لهذه السياسة. وإن كانت هناك وثيقة أخيرة، وهى الورقة المصرية الرسمية التى قدمت إلى المؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب فى يونيو ١٩٩٤ تعرض أيضاً اتجاهات السياسة التعليمية فى مصر.

وبغض النظر عن السعى نحو تبنى منطق شبه أيديولوجى لأهمية التعليم المتمثل فى ترسيخ تعبير «التعليم أمن قومى لمصر» وهو الشعار الذى يرفعه السيد وزير التعليم للتدليل على مدى أهمية التعليم للبلاد فإن قيمة مثل هذا الشعار لاتتعدى استنفار الهمم خاصة وأن الأهمية النسبية للتعليم فى عملية تخصيص الموارد فى العقدين الماضيين (السبعينات والثمانينات) قد لاقت تقديراً متواضعاً إلى حد كبير، حيث وصل نصيب الإنفاق على التعليم من جملة الإنفاق العام فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٨,١٪ وهو يقل عن نصيب التعليم من الإنفاق العام فى عام الأزمة الاقتصادية ١٩٢٠-١٩٣٠ والذى كان يمثل ٨,٣٪ .

٤- أنواع التعليم:

يوجد ثلاثة أنواع أساسية من التعليم هى على النحو التالى :

- التعليم الرسمى : **Formal education**

وهو يجرى فى مؤسسات تسمى مدارس ويعتبر أعضاؤها عادة صغار السن لم يبدأوا بعد حياتهم العملية.

- التعليم شبه الرسمى **non formal education**

وينظر إليه كبرنامج منظم للتعليم يجرى خارج المدرسة، وأعضاؤه غالباً بالغون، والبرنامج عادة قصير وأكثر تركيزاً من برامج التعليم الرسمى.

- والتعليم غير الرسمى **informal education**

وهو التعليم الذى يأخذ مكانه خارج المؤسسات والبرامج المنظمة حيث يتعلم الناس كثيراً من الأمور المهمة فى البيت، وفى العمل، أو المجتمع إجمالاً[١].

(١) أحمد إسماعيل حجى – نظام التعليم فى مصر – دار النهضة العربية ١٩٩١ ص١١، ١٢ .

٥- أهمية الجمع بين التخطيط الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى:

إذا كان التخطيط الاقتصادى يركز على إدارة عمليات الإنتاج وتوزيع السلع والاستثمارات والمدخرات، وكيفية إحداث التوازن بين قطاعات الصناعة والزراعة، والتجارة، بهدف مواجهة ندرة الموارد وصلاحيتها لاستخدامات متعددة فإن التخطيط الاجتماعى يتناول بالتحليل الجوانب والأبعاد التى يركز عليها التغير الاجتماعى، والتى تتمثل فى تغيير القيم والمعايير والاتجاهات، والأنماط والنماذج السلوكية لأفراد المجتمع، بحيث يستطيعون من خلال هذا التغيير تحقيق الأهداف التى يرغب المجتمع فى تحقيقها.

بعبارة أخرى: إذا كان محور تركيز التخطيط الاقتصادى على الموارد أو الأنشطة الاقتصادية، فإن محور تركيز واهتمام التخطيط الاجتماعى ينصب على الموارد البشرية ودور هذه الموارد فى العملية التخطيطية[١].

وترى معظم المؤلفات والكتابات أن التخطيط الاجتماعى لايقتصر فقط على الأنشطة غير الاقتصادية، وإنما التخطيط الاجتماعى يجب أن يتضمن كل أنواع التخطيط فى المجتمع، أو بمعنى أكثر تحديداً فإن التخطيط الاجتماعى هو التخطيط الشامل الذى يشمل كل من التخطيط الصناعى والزراعى، والنقل والمواصلات والتجارة، والاستثمار، والقوى العاملة، وتنمية الموارد البشرية، وتوزيع الدخل والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان والتغذية، والخدمات الاجتماعية والبيئة الاجتماعية، ووقت الفراغ، والتنظيم الاجتماعى للمجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط الاجتماعى يتضمن الظروف السياسية والبناء الاجتماعى والطبقى، والعلاقات الأيديولوجية والثقافية، والقيم الاجتماعية، والاتجاهات والمشاركة الشعبية فى التنمية، والثورة العلمية والتكنولوجية والتنمية الثقافية والعلاقات الأسرية[٢].

---

(١) د. حامد عمار. التنمية البشرية فى الوطن العربى. المفاهيم. المؤشرات. الأوضاع. الطبعة الأولى، القاهرة، سيناء للنشر ١٩٩٢م.

(2) Peterson, William, On Some Meaning of "Planning" in Journal of the American Institute of Planning, Vol. XXXII, No.3, N.Y. University of North Carolina, May, 1960.

وهناك من يرى أن التخطيط عملية استثمار إنسانى تتم فى قطاعات التعليم والصحة والثقافة، والرعاية الاجتماعية، ويوجه عائد تلك العمليات إلى النشاط الاقتصادى الذى يحدث فى المجتمع[1].

ويمكن أن نصور ذلك التعريف فى ضوء النموذج التالى:

معنى ذلك: أن التخطيط الاجتماعى عملية استثمار للموارد البشرية تتم عن طريق توجيه قدر من الاستثمار إلى التعليم والصحة والثقافة، بحيث يوجه عائد ذلك الاستثمار المتمثل فى الموارد البشرية المدربة والعالية الكفاءة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة[2].

٦- تخطيط التعليم كمدخل لاستثمار رأس المال البشرى(المفهوم والفلسفة):

إن التخطيط كأسلوب علمى يتخذ من الحاضر معملاً لتجاربه، ومن المستقبل آفاقاً لتطلعاته، ويقترن نجاح الأداء التخطيطى بمدى الاستفادة من القيم التى يكتسبها أفراد المجتمع عن طريق مؤسسات التعليم ووسائط الثقافة والتربية المختلفة، إذ أن

(1) Higgins B. Planning of Social development . Cairo, I. N. P., 1963 (Memo. No. 345).

(٢) سالم عبد العزيز أحمد. التخطيط الاجتماعى بين النظرية والتطبيق. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول والثانى ١٩٩٣ ص١١٤ .

هذه القيم المكتسبة تشكل سلوك الأفراد فى مواقف الحياة المتغيرة، ومن ثم يتم توجيه التطلعات، وتحديد العلاقات بالواقع، والتكيف مع البيئة.

❖ ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف النظم الاقتصادية، فمفهوم التخطيط الاشتراكى يعكس فى طياته إحداث تغيرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى، وفى تفكير الجماعة وأيديولوجيتها باعتبارها المصدر الذى تستقى منه أهداف التخطيط وفلسفته. أما مفهوم التخطيط الرأسمالى فيعنى بتصحيح الانحرافات الناجمة عن سير الاقتصاديات الرأسمالية، والتى تظهر من خلال الدورات الاقتصادية ومايترتب عليها من كساد وبطالة، وغير ذلك من المظاهر السلبية التى يخلقها النظام الاقتصادى الرأسمالى بخصائصه المتنوعة، كالربح، والمنافسة، والعرض والطلب.. إلخ.

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم التخطيط التعليمى، يمكن القول بأنه لايوجد مفهوم جامع مانع حيث تتعدد التعريفات بتعدد دوافع واتجاهات الباحثين، ومع ذلك وفى ضوء التعريفات التى سيقت فى هذا الصدد يمكن تعريف التخطيط التعليمى على أنه «العملية المستمرة المقصودة القائمة على اتباع مناهج البحث العلمى فى مجالات الإدارة والاقتصاد والاجتماع، والتربية، وغيرها وغايتها تحقيق أهداف تعليمية وتربوية معينة بأفضل الوسائل وأكثرها فاعلية مع الاستثمار الأفضل للموارد والإمكانات البشرية وغير البشرية[1].

هذا عن المفهوم، أما فيما يتعلق بفلسفة وأهداف التخطيط التعليمى فيمكن القول بأن فلسفات تخطيط التعليم متعددة، ومن ثم تتعدد بالتالى أهدافه بسبب التفاوتات بين المجتمعات ومابها من نظم وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، ومايرتبط بذلك من عوامل مؤثرة كمستوى التقدم العلمى والتكنولوجى... وكنتيجة لتفاعل هذه النظم والأوضاع يكون التأثير فى حركة المجتمع وفى بنيته،

(١) محمد عبد الهادى عفيفى- فى أصول التربية: الأصول الفلسفية للتربية. القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠ ص٧١.

وفى شكل مؤسساته وفى أنماط علاقاته[1] وبالتالى يؤدى ذلك كله إلى اختلاف فى أنماط إدارة المجتمع من ناحية وفى اختلاف فلسفات التخطيط التعليمى وأهدافه من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من وجود اختلافات فى فلسفة تخطيط التعليم، إلا أن هناك مجموعة من الأسس والمبادئ المشتركة تجمع بين هذه الفلسفات باعتبار أن أنظمة التعليم ماهى إلا نظم اجتماعية لها مدخلاتها، ويتم بداخلها مجموعة من العمليات الفنية، كما أن لها مخرجاتها، والتى تعد الأساس الذى من أجله أسست المجتمعات نظمها التعليمية، وعلى ذلك يمكن القول بأن فلسفات تخطيط التعليم قد تختلف من حيث المضمون إلا أنها تتفق من حيث الشكل[2].

ومن أهم الأسس والمبادئ المشتركة بين فلسفات التخطيط التعليمى مايلى :

(أ) التخطيط للاحتياجات التربوية للفرد ومتطلباته :

وتسعى هذه الأسس إلى اكتشاف الميول والاتجاهات، والقدرات، وتنميتها من أجل إحداث نوع من التوازن والتكامل فى بناء شخصية الفرد عقلياً وبدنياً وروحياً، وبما يتلاءم مع إمكاناته، وتهيئته لممارسة أعمال مفيدة له ولمجتمعه.

(ب) التخطيط للاحتياجات المجتمعية ومتطلباتها :

وتهدف إلى تحقيق المواءمة بين احتياجات الفرد وبين تلبية حاجاته من جانب، وبينها وبين الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته من جانب آخر، وذلك بقصد تحقيق المواطنة الصالحة التى تسهم بحق فى برامج ومشروعات التنمية.

---

(١) راجع فى بيان التعريفات التى وردت فى هذا الشأن. بحث د. دسوقى عبدالجليل. التخطيط التعليمى: المفهوم والمنهجية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ١٩٩٣ ــ العدد الأول والثانى. ص١٤٢ .

(٢) عبد العزيز القوصى، «حول أهداف التعليم» دورية المجالس القومية المتخصصة ع١، ١٩٨١. ص ص ٣- ٣٠ .

(جـ) تخطيط المعارف الإنسانية ومايرتبط بها من مناهج :

وتهدف إلى المحافظة على الميراث الإنسانى للمعرفة فى مجالاتها المختلفة ونقل هذا الميراث من جيل إلى جيل، مع السعى نحو تطوير المعارف بالدراسة والتجريب.

ونستنتج مما سبق بأن فلسفة التخطيط التعليمى تهتم بتحقيق إنسانية الفرد ، واستقرار المجتمع بنظمه ومؤسساته، وتحسين العلاقة بين الفرد والمجتمع فى جميع مراحل الفئة العمرية للأفراد ، بما يتضمن تأهيل الأفراد للمشاركة بالعمل المنتج فى مؤسسات العمل والإنتاج وبالتالى إحداث التنمية المجتمعية.

٧- مداخل التخطيط التعليمى[١]:

لاشك أن الإشكالية الحقيقية فى تحديد مداخل التخطيط التعليمى تكمن فى اختلاف النظرة إلى التعليم من جانب رجال التعليم والاقتصاد والاجتماع والسياسة والفلاسفة.

فرجال التعليم ينظرون إلى التعليم باعتباره يمثل حاجة اجتماعية ضرورية يجب رعايتها والاهتمام بها ، لذا فإن على الدولة أن تلتزم بتوفير التعليم لكل قادر عليه وراغب فيه، ومايتطلبه ذلك من توفير الاعتمادات المالية المتاحة ولكن هذا الاتجاه لايلقى تأييد رجال المالية والاقتصاد ، حيث تتمثل نظرتهم فى ضرورة إعمال مبدأ الأولويات فى تقرير الإنفاق العام على قطاعات النشاط المختلفة نظراً لمحدودية الموارد .

ومعنى ذلك أنه يجب على رجال التعليم تقييم موقفهم إزاء التعليم من المنظور القومى، هذا مايطلبه ويردده رجال الاقتصاد ، إلا أن رجال الاقتصاد يجدون أنفسهم مدفوعين فى محاولة لإيجاد التوازن بين الموارد المحدودة وبين أولويات الإنفاق، وهنا تبرز مشكلة قياس الأهداف من ناحية وصعوبة تحديد المفهوم الدقيق للعائد من التكلفة من ناحية أخرى.

(١) د. دسوقى عبد الجليل. التخطيط التعليمى. المفهوم والمنهجية. م. س ص١٤٥، ١٤٦.

وعموماً حاولت بعض المداخل فرض نفسها فى مجال الخطط التعليمية وهى :

(١) مدخل الحاجة إلى القوى العاملة.

(٢) مدخل الطلب الاجتماعى.

(٣) مدخل تخطيط التعليم وفقاً لمعدل العائد منه.

وتثور حول هذه المداخل التساؤلات الآتية :

- هل استطاعت أى من المداخل الثلاثة فرض نفسها بجدارة فى مجال التخطيط التعليمى.
- وإلى أى حد استقر أحد المداخل بحيث يمكن اتخاذه أساساً لتخطيط التعليم .
- هل يمكن أن يكون هناك تعديلات واعتبارات يمكن تضمينها فى المداخل الثلاثة بحيث تحدث نوعاً من التكامل فيما بينها ، وبحيث يمكن لها تحقيق الكفاءة والملاءمة والإنتاجية فى نظام التعليم.

هذا ماسنتناوله فى السطور القادمة :

(أ) الحاجة إلى القوى العاملة :

يركز هذا المدخل اهتمامه على ضرورة تضمين الخطة التعليمية فى خطة التنمية الشاملة، ومعنى ذلك أن هذا المدخل يهتم بالعلاقة بين التعليم والعمل حيث تمثل العمالة العنصر الحاسم والحاكم فى الخطط، وبذا تمثل المخرجات التعليمية المصدر الأساسى فى مدخلات مشروعات وبرامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا النحو يتم تحجيم قوة العمل التى تحتاجها هذه الخطة وتوزيعها وفقاً للمستويات التعليمية[١].

ووفقاً لهذا المدخل يكون التعليم فى خدمة الاقتصاد ووسيلة لتوفير القوى المؤهلة بالكم والكيف والمستوى المناسب، والقادر على إحداث النمو المطلوب.

(1) Cohn. E, The Economics of Education. London: Mass Ballinger Publishing company 1979.

(ب) تخطيط التعليم وفقاً للطلب الاجتماعى :

يكون تخطيط التعليم وفقاً لهذا المدخل من منظور الحاجات الثقافية التى تطلبها الشرائح الاجتماعية لأبنائها وبناتها . ومن ثم يركز المخطط التعليمى على كفاءة النظام التعليمى من زاوية مدى تحقيق الجوانب الثقافية والاجتماعية لطالبى الاستفادة من رواده، باعتبار أن للتربية والتعليم أهدافاً ووظائف عديدة بعضها ثقافى، والبعض الآخر اجتماعى واقتصادى، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن مدخل تخطيط التعليم من منظور الطلب الاجتماعى يغطى اهتمام حاجات الأفراد لنوع من التعليم بغض النظر عن حاجة سوق العمل . وهذا التخطيط يستجيب لضغوط مختلف جماعات المصالح[1] .

وبالرغم من الوضوح والسهولة النسبية لهذا المدخل، وبالرغم من تأكيده على التربية كقيمة فى حد ذاتها ، وبالرغم من استجابته لرغبات أفراد المجتمع لنوع معين من التعليم، وبالرغم من البعد الإنسانى الكبير الواضح فى هذا المدخل، فإن هناك العديد من نواحى النقد الموجهة إليه من جانب رجال الاقتصاد لعل من أهمها[2] .

١- أنه يغفل المشكلة القومية فيما يتعلق بتخصيص الاعتمادات المالية للتعليم، وأهمية المواد المالية فى مجال التنمية القومية . أى بصرف النظر عن أهمية المخصصات التى تتطلبها القطاعات الأخرى للتنمية .

٢- أنه يتجاهل نوعاً من عدم ملاءمة هذه القوى لاحتياجات التنمية كماً ونوعاً .

٣- أنه يتجه إلى تدعيم التعليم من الناحية الكمية على حساب مستوى الخدمة التعليمية ونوعيتها بمعنى أنه يتجه إلى مواجهة الطلب ولو كان ذلك على

(١) محمد سيف الدين فهمى. التخطيط التعليمى. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٢، ص١٢ ومابعدها.

(٢) د. دسوقى عبد الجليل. التخطيط التعليمى – المفهوم – والمنهجية م.س. ص١٤٩ـ ص١٥١ .

حساب النصيب اللازم لكل طالب من الإنفاق، الأمر الذى يجعل التعليم عملاً غير استثمارى فى كثير من الحالات.

وخلاصة الأمر: أن مدخل تخطيط التعليم وفقاً للطلب الاجتماعى يستهدف النمو الثقافى والتربوى بغض النظر عن الإعداد للعمالة التى يتطلبها سوق العمل.

(جـ) تخطيط التعليم وفقاً لمعدل العائد منه:

يعتبر ظهور هذا المدخل استجابة طبيعية من جانب بعض الاقتصاديين الذين اتجهوا إلى تطوير مفهوم جديد يضع فى حسبانه مشكلة الموارد المالية المتاحة للإنفاق على التعليم، حيث تجاهل هذه المشكلة كلا المدخلين السابقين الطلب الاجتماعى، وإعداد القوى العاملة، كما أن هذا المدخل يركز على قياس العائد الاقتصادى للتعليم، وسوف نتناول هذا المدخل بالتفصيل عند دراسة المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الأول
معوقات استثمار رأس المال البشرى فى ضوء منهجية التعليم والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

إن نظام التعليم فى مصر لاشك أنه يمر منذ فترة ليست بالقصيرة بمرحلة غير مستقرة، ومتضمنة للعديد من المتناقضات التى حالت، ومازالت تحول دون الاستخدام الأمثل لموارد الدولة البشرية، ولاشك أن منهجية التعليم كأداة رئيسية فى حل مشكلة البطالة تمثل العامل الحاسم والأساس فى هذا الشأن لأن هذه المنهجية هى التى تساعد بشكل كبير فى إيجاد ربط حقيقى بين التعليم واحتياجات سوق العمل المحلية والعربية والعالمية، فإذا أضفنا إلى ذلك اتجاه مصر إلى الأخذ بسياسة التكيف الهيكلى وتطبيق آليات السوق للعمل فى حرية فى شتى أنحاء الاقتصاد، باعتبارها هى الكفيلة بتنظيم الأولويات الموضوعية للإنفاق والاستثمار، وبالتالى اختبارات النمو، لتبين لنا أن هذين العاملين مع خوض بعض الدول العربية للعديد من الحروب (حرب الخليج الأولى والثانية) مثلاً بالنسبة للعراق التى أثرت على استقطاب آلاف بل ملايين العمال المصريين، ناهيك عن العولمة التى فرضت نفسها بقوة على الساحة العالمية بما لها من متطلبات وشروط ومعايير للعمل. كل هذه عبارة عن عوامل ومؤشرات ساهمت بشكل أو بآخر فى عدم استخدام العنصر البشرى الاستخدام الأمثل، وفى هذا المبحث سوف نلقى الضوء على أهم معوقات استثمار رأس المال البشرى فى عدد من النقاط على النحو التالى :

أولاً: عدم كفاءة النفقات التعليمية:

وترجع عدم كفاءة النفقات التعليمية إلى العديد من الأسباب أهمها :

١- ارتفاع أعداد المتسربين drop auts – الطلاب المنسحبين من المدرسة قبل إنهاء منهج دراسى أكاديمى متكامل والراسبين للإعادة Repeaters الذين يحتاجون عدد من السنوات الدراسية أكثر من السنوات المخصصة لإنهاء البرنامج، ويعتقد معظم المربين أن الطفل الذى يفشل فى إكمال على الأقل

خمس أو ست سنوات مدرسية يستفيد قليلاً من حضوره إلى المدرسة، إلا أن هناك ملايين من الطلاب يواجهون هذا الفشل، والسبب فى ذلك يعود إجمالاً للفقر، نظراً لتعدد التكاليف المتعلقة بإلحاق طفل فى المدرسة حيث ترتفع التكاليف هذه لتصبح عبئاً ثقيلاً على كاهل الأسرة بعد حين.

لقد رصد باحثوا البنك الدولى معدلاً عالياً لنمو أعداد الأطفال الذين دخلوا تحت مظلة التعليم فى مصر مابين عامى ١٩٥٢ـ ١٩٨٩ وتم تقدير معدل النمو السنوى لأعداد الأطفال الداخلين لمرحلة التعليم الابتدائى خلال هذه الفترة بمقدار ٥,١٪ وخلال نفس فترة المقارنة كان معدل النمو السنوى للطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى يقدر بـ ٩,١٪، أى أن الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائى قد تضاعفت أعدادهم خلال ٣٧ عاماً بحوالى سبعة أمثال، أما الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى فقد تضاعفت أعدادهم خلال نفس الفترة بحوالى ١٣,٥ مثل[١].

وبالمقابل توضح تقديرات أعداد السكان أنه خلال نفس الفترة كان عدد السكان فى مصر فى منتصف عام ١٩٥٢ حوالى ٢١,٤ مليون نسمة، وفى منتصف عام ١٩٨٩ وصل إلى ٥٤,٢ مليون نسمة، أى أن أعداد السكان قد تضاعف خلال فترة المقارنة بمقدار ٢,٥ مثل.

لكن معدلات النمو العالية فى أعداد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة لم تسفر عن استيعاب كل الأطفال فى سن التعليم، ولذلك استمر العجز عن استيعاب الأطفال الملزمين مصدراً هاماً وخطراً متواصلاً لزيادة أعداد الأميين والمتسربين فى البلاد حتى وصلت نسبة الأمية بين الذكور إلى ٣٧٪ وبين الإناث إلى ٦١٪، والنسبة العامة للأميين بلغت ٤٩٪ وذلك حسب تعداد السكان العام ١٩٨٦م[٢].

إن تقرير البنك الدولى وهو يتحدث عن آلية التسرب قدر أن معدلات التسرب فى السنوات الأخيرة (ماقبل عام ١٩٨٩) بما يتراوح بين ١٠٪ : ١٥٪ وقدر

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى ١٩٩١ يونية ص٤٦ .

(2) World Bank Op. Cit. P. 34 .

أن هذه الفئة من الأطفال المتسربين ينتمون إلى المجموعات الأكثر فقراً فى المجتمع، ويفسر سبب ذلك بأن تكلفة الفرصة البديلة للتعليم لهذه الفئات الاجتماعية الفقيرة عالية جداً وأن احتياج الأسر لأى إضافات إلى دخولها حتى ولو كانت ضئيلة للغاية تجعلهم يسارعون إليها، وتكون هذه الإضافات فى العادة من عمل الأطفال فى هذه السن المبكرة.

لقد ربط التقرير بوضوح شديد لا لبس فيه بين التسرب وارتداد الأطفال نحو الأمية مرة أخرى بسبب الفقر وخروج الأطفال للعمل[1].

وفى دراسة عن واقع التعليم والفقر فى مصر حسب رؤية البنك الدولى تعرض البنك الدولى فى تقريره الهام - مصر تخفيف حدة الفقر خلال التكيف الهيكلى والصادر عن البنك ١٩٩١ لقضية التعليم ضمن المتغيرات المتعددة التى رأى فريق الباحثين فى البنك الدولى إمكان تعرضها لتأثيرات الفقر فى ظل سياسة التغير الهيكلى، حيث سلم فريق الباحثين سلفاً بأن تغيير أولويات الإنفاق طبقاً لسياسة التكيف الهيكلى لابد أن يترتب عليه فقدان بعض الفئات الاجتماعية لبعض المكاسب المادية أو العينية[2].

٢- إن نوعية التعليم المتبعة فى دول العالم الثالث، وماتمخض عنها من مشاكل قد أدى إلى فشل العديد من الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس من أن ينالوا الشىء الكثير، حيث وضعت المنظمة الدولية لتقويم التحصيل التربوى:

International Association for the Evaluation of Education Achievement (IEA).

منذ سنوات قليلة اختباراً لمدى التحصيل العلمى لطلاب من ثلاث وعشرين دولة، ومن ضمنها ثلاث من دول العالم الثالث (شيلى. إيران. الهند) وبالرغم من وجود شك فى صحة المقارنة بين هذه الدول باستعمال هذا الاختبار، إلا ن الحقائق كانت واضحة فى أن طلاب الدول الفقيرة يتعلمون أقل بكثير من طلاب الدول

(1) World Bank. Op. Cit, P. 34 .
(2) World Bank Egypt- Alleviating Poverty during Structural Adjustment- 1991- USA. P. 33.

الغنية. لقد كان تخلف دول العالم الثالث أكثر وضوحاً عند مقارنة متوسط المعدلات أكثر من وضوحها عند مقارنة درجات أحسن ٩٪ من الطلاب فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وهذا يعكس الفارق النوعى الكبير بين طلاب الدول الغنية والدول الفقيرة[١].

ومايؤكد عدم كفاءة النفقات التعليمية، أن المهارات التى قد يكتسبها الطلاب فى المدرسة أحياناً يفقدونها بعد ذلك نتيجة لعدم استعمالها.

ثانياً: عدم تكافؤ الفرص وسوء عدالة توزيع الدخل والإنفاق الحكومى:

إن تزايد الاهتمام بتوزيع الدخل والعدالة وتحقيق تكافؤ الفرص منذ الستينيات أدى إلى تزايد الاهتمام بمشكلة العدالة على المستوى الاجتماعى ومستوى المناطق وهى سمة أيضاً تتميز بها نظم التعليم فى دول العالم الثالث، وفى عديد من الدول إذا كان الطفل يعيش فى منطقة حضرية ومن أصول اجتماعية واقتصادية متميزة حالفة الحظ غالباً فى أن يتلقى تعليماً «ونوعية تدريس متميزة جداً»، وذلك على عكس الطفل الذى يعيش فى الريف، ومن أصول اجتماعية واقتصادية متواضعة وعادية، وبناء على أن التعليم يؤدى إلى حد ما إلى وظائف ودخل أعلى، فإن هذا النمط من التعليم سيؤدى إلى توزيع دخل وفرص أسوأ مما كانت عليه فى السابق.

وعلى صعيد تكافؤ الفرص يرصد تقرير للبنك الدولى الخطر الذى تمثله ظاهرة الدروس الخصوصية على تحقيق تكافؤ الفرص، وحيث يقرر اعتماداً على بعض الدراسات المصرية فى هذا الصدد، أن أعداد الطلاب المنحدرين من أسر فقيرة والقادرين على دفع تكاليف الدروس الخصوصية هم أقل بكثير من هؤلاء المنحدرين من أسر متوسطة وغنية.

بل إن ٨٠٪ من الطلاب أبناء الأسر الفقيرة يحصلون على درجات منخفضة فى امتحان الشهادة الثانوية العامة فى حين أن ٥٠٪ من أبناء الأسر الغنية يحصلون فى

(1) John Simmons. How Effective is Schooling in Promoting Learning, A Review of the Research. World Bank Staff, Working Paper. Vo, 200 March 1975.

المقابل على درجات مرتفعة، وبذلك تقف الدروس الخصوصية عقبة فى وجه الفقراء لأنهم غير قادرين على تكاليفها، وبالتالى فهم يقنعون بالفرص التعليمية المتواضعة فى التعليم العالى والجامعى أو لايجدون هذه الفرص من الأصل، ولاشك أن هذا يعود بالأساس إلى تدهور أحوال المدرسة نفسها وتوقف العملية التعليمية تقريباً فى فصول الدرس، مما جعل الدروس الخصوصية ذات تأثير حاسم فى تحديد أولويات النجاح والحصول على درجات، وبالتالى الفوز بالفرص التعليمية الأفضل.

يتجه تقرير البنك الدولى بعد ذلك إلى المزيد من فحص مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من زاوية توزيع أعباء الإنفاق أى من وجهة نظر تكلفة الفرص التعليمية، حيث يورد اعتماداً على دراسة مصرية[1].

مقارنة هامة تعبر عن وجهة النظر التى يريد الوصول إليها وفحواها أن الفئات الاجتماعية الغنية أو حسب عبارات التقرير الطلاب المنحدرين من مجموعات ذات دخول عالية، هم الذين يستفيدون من القسم الأكبر من الإنفاق الحكومى على التعليم.

وتفصيل ذلك أن هناك أطفالاً يمثلون ٧٠٪ من الأسر فى المجتمع لايتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية منهم أطفال لحوالى ٣٠٪ من الأسر لم يدخلوا المدارس من الأصل، و يخص أبناء أل ٧٠٪ من الأسر من الإنفاق العام على التعليم نسبة ٢٠٪ فقط.

واعتماداً على التحليل السابق والذى انتهى إلى أن طلاب التعليم العالى والجامعى هم فى الغالب من أبناء الأسر ذات الدخول العالية والمتوسطة وأعدادهم تمثل ١٠٪ من أسر المجتمع - هؤلاء يستفيدون من ٥٠٪ من الإنفاق على التعليم، ويتبقى بعد ذلك أبناء ٢٠٪ من الأسر، وهم فى الغالب من الأسر الغنية والمتوسطة الحال، ويستفيدون من ٣٠٪ من الإنفاق العام على التعليم.

---

(1) Abdel Fadil M, Education Expansion and Income, Distribution in Egypt 1952- 1977 in Abdel Khalek, G and Tigor Red the Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Maier Publishers London 1982.

ويعتقد بعض الاقتصاديين بأن التحسن فى توزيع التعليم يشكل قوة هائلة لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل، وقد تنبهت الحكومات أخيراً فى دول العالم الثالث لهذه المشكلة، والآثار التى تترتب عليها، وبدأت فى معالجتها.

ثالثاً: عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل

إن أهم مشكلة تنطوى عليها كثير من السياسات التعليمية التى تسود فى كثير من دول العالم الثالث وتمثل فى نفس الوقت عقبة حقيقية فى سبيل أن يكون هناك استثماراً حقيقياً لرأس المال البشرى كمورد هام من أهم الموارد التى تتمتع بها تلك البلدان هو وجود فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

وكما قال رونالد دور Ronald Dor's إن أحد أهم الأسباب التى تحد من الكفاءة والقدرة على التعليم فى مدارس دول العالم الثالث ماأسماه «مرض الدبلوما»[1] إذ لا تهتم نظم التعليم فى دول العالم الثالث بناء على تقرير بعض المحللين بتوصيل المعرفة والمهارات للطلاب بتاتاً، ولكنها تهتم بشكل أساسى بالشهادة أو المؤهل.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات[2] التى تبحث فى تقييم واقع التعليم الفنى فى مصر على أنه من الضرورى ومن الأهمية بمكان تحقيق الانسيابية بين كل أنواع التعليم من ناحية، وبين التعليم وسوق العمل من ناحية أخرى، وأن من حق كل متعلم ممارسة بذور التعليم الفنى، وأن يتجه للتعليم الذى يتناسب وإمكانياته ورغباته، ولكن هذا لا يتحقق فى واقع التعليم الفنى المصرى، إذ يقبل التعليم الثانوى العام حوالى ثلث عدد الطلاب الذين يحصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية ويرفض العدد الزائد عن ذلك.

---

(١) انظر: Ronald Dore. The Diploma Discase. Qualification and development (Berkleg and Los Angeles University of California press 1976.

(٢) د. محمد عبد العزيز عيد. التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرين، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الثانى ٢٠٠٠ ص٢٠٤ ومابعدها.

ومن ثم تكمن المشكلة فى أن التعليم الفنى يقبل ثلثى التلاميذ الذين لم يحصلوا على المجموع الذى يؤهلهم للالتحاق بالتعليم الثانوى العام، أى أن الأصل الذى يستمد منه التعليم الفنى مدخلاته يكون مجبراً على الالتحاق بهذه النوعية من التعليم ولايكون تبعاً لاختياره أو بناءاً على استعداداته أو قدراته أو ميوله، هذه الحقيقة الغائبة أثبتها وأوجب الأخذ والعمل بها. كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، حيث حث القرآن الكريم على ضرورة أن يعمل كل إنسان بحسب قابلياته واستعداداته الذاتية فى قوله تعالى

﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [1] أى قدر لكل كائن استعداداً خاصاً به، وهداه إلى سبل الحياة التى تحقق ذاتيته وقابليته واستعداداته.

وقول الرسول ﷺ «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»[2] أى أن الله خلق كل كائن وكل إنسان لهدف أو لمهنة وزوده بقدرات وكفاءة معينة، ثم يسر له من المجالات ماياناسب ذاتيته وكفاءته ومقدرته، ولذلك أمره بالعمل والسعى لتحقيق مثله الأعلى حسب قدرته وذاتيته.

ومن الكلمات الطيبة الموزونة فى هذا المجال قول المربى الكبير ابن قيم الجوزية[3] «ومما ينبغى أن يعتمد حال الصبى، وما هو مستعد له من الأعمال مهيأ له منها، مما كان مأذوناً منه شرعاً، فيعلم أنه مخلوق له فلا يحمله على غيره، فإنه إن حمل على غير ماهو مستعد له لم يفلح فيه، وفاته ماهو مهيأ له.. فإذا رآه حسن

(١) سورة الأعلى الآيات من (١-٣).

(٢) صحيح البخارى. جـ٤. باب فسنيسره للعسرى ص١٨٩١. دار ابن كثير واليمامة بيروت. الطبعة الثالثة. ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. تحقيق مصطفى ديب البغا صحيح مسلم. جـ٤. كتاب القدر ص٢٠٣٩: دار إحياء التراث العربى – تحقيق – محمد فؤاد عبد الباقى.

(٣) ابن قيم الجوزية «تحفة المودود بأحكام المولود». الطبعة الأولى ١٩٧١م دار البيان، دمشق ص٢٤٤.

الفهم صحيح الإدراك جيد الحفظ واعياً، فهذه من علامات قبوله، وتهيئته للعلم. لينقشه فى لوح قلبه مادام خالياً، فإنه يتمكن فيه ويستقر ويزكو معه، وإن رآه بخلاف ذلك من كل وجه، وهو مستعد للفروسية وأسبابها، من الركوب والرمى واللعب بالرمح وأنه لانفاذ له فى العلم، ولم يخلق له. مكنه من أسباب الفروسية والتمرن عليها فإنه أنفع له وللمسلمين. وإن رآه بخلاف ذلك، وأنه لم يخلق لذلك ورأى عينه مفتوحة إلى صنعة من الصنائع، ومستعداً لها، قابلاً لها، وهى صناعة مباحة نافعة للناس فليمكنه منها ...هذا كله بعد أن يعلمه مايحتاج إليه فى دينه.

ومما يدلل ويؤكد عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل أن خريجى التعليم الفنى فى مصر لا تلقى القبول من أصحاب العمل، وكثيراً مايقال أنهم يفضلون عليهم من تلقى تدريباً على العمالة مع صاحب عمل دون الحصول على أى تعليم أو بمجرد الحصول على شهادة التعليم الأساسى[1].

بل إن مازاد الأمر سوءاً عدم تلاؤم ما يتعلمه الطلاب فى المدرسة، وما تحتاجه الوظيفة، ولقد ذكر Russel Davis مثالاً عملياً على ذلك بأن مكتب العمل فى كلكتا يكتظ يومياً بحملة الليسانس (وبعضهم الأوائل فى صفوفهم أو حاصلون على مرتبة الشرف الأولى فى الرياضيات والإنجليزية والفيزياء .. ولكن أصحاب الأعمال الذين يتصلون بمكتب العمل نفسه يبحثون عن عمال مهرة فى تصليح المكيفات والطباعة، والسباكين، ولكنهم يعودون صفر اليدين .

(١) بل لقد أكد الحقيقة السابقة المدير الإقليمى لمنظمة العمل الدولية فى تصريح له بجريدة الأهرام فى العدد٤٣٢٥٧ لسنة ١٢٩. أن المؤهلات التى يحصل عليها الخريجون أو العاملون غير مطلوبة فى سوق العمل، وهذه تعد من أعقد المشاكل كما يصرح بأنه من الغريب أن تنعدم البطالة أو تكون غير موجودة تقريباً لدى الأميين لأنهم يقومون بعمل أى مهنة من المهن البسيطة تحقق لهم ربحاً بالكاد .

وفى هذه الحالة يضطر الخريجون إلى شغل وظائف لا تمت بصلة لتعليمهم، بينما يستخدم أصحاب الأعمال موظفين يدربونهم على العمل، وهم يعملون للحصول على المهارات التى يحتاجونها[١].

وينطبق الواقع السابق ذكره أيضاً على النظام الجامعى فى مصر، حيث فشلت الجامعة هى الأخرى فى الارتفاع بالمجتمع المصرى للمستوى المنشود من التطور والتحديث، والوصول به لعصر الانفجار المعرفى، والمساهمة فى الثورة التكنولوجية التى وصل لها العالم الغربى، حيث مازالت مصر من دول العالم النامى الذى يستورد التكنولوجيا التى يسمح له بها؛ بل وتشير أحدث الإحصائيات الواردة أن الجامعات المصرية بأساتذتها وعلمائها لم تدخل ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم فقد نشر تقريراً أعده معهد التعليم العالى بجامعة جياو تونج بشنغهاى بالصين قائمة بأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم من حيث جودة التعليم، وعدد الأساتذة الحاصلين على جوائز عالمية مرموقة مثل جائزة نوبل، ونتائج الأبحاث العلمية، والأبحاث المنشورة فى المجلات العلمية رفيعة المستوى، وحجم الجامعة من حيث عدد التخصصات بها وعدد الطلاب. هذه القائمة لم يدرج بها أى جامعة مصرية أو عربية أو إسلامية، فى حين كان لإسرائيل عدد ٧ جامعات من بين أفضل ٥٠٠ جامعة، وكان لدولة جنوب أفريقيا عدد ٤ جامعات[٢].

تلك الحقائق السابقة أكدت على فشل الجامعة فى تحقيق العديد من أهدافها، وظهور مشكلة البطالة بشكل حاد فيما بين خريجها الذى يعد أحد أهم مؤشرات ضعف التنمية البشرية حيث أشارت بيانات البنك الدولى إلى أن قوة العمل المحتملة فى مصر عام ٢٠٠١ تبلغ ٢٥,٢ مليون عامل، بينما وصل عدد العاملين فعلياً فى العام ذاته ١٧,٩مليون عامل، مما يعنى أن عدد العاطلين قد بلغ عام ٢٠٠١حوالى ٧,٣

(1) Russell Devis "Planning Education for Employment (Harvard institute for International development (development Discussion paper No,

(٢) السباعى، لبيب، «أين جامعاتنا .. بين أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم عام ٢٠٠٤، جريدة الأهرام المصرية، الاثنين ٣١ من يناير ٢٠٠٥ ص١٩ .

مليون عاطل، أى بنسبة تصل إلى حوال ٢٩٪ من قوة العمل المحتملة، وهى نسبة مرتفعة[١] .

ويذكر أيضاً أحد تقارير البنك الدولى أن نسبة البطالة فى مصر فيما بين خريجى الجامعات قد ارتفع من ٩,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٦ ، على الرغم من الممارسات الحكومية فى محاولة امتصاص الخرجين فى القطاع الحكومى، ويزيد الأمر سوءاً أن التحول لاقتصاديات السوق سيؤدى إلى تخفيضات كبيرة فى المشروعات المملوكة للدولة، وزيادة سريعة فى البطالة. كما أن حصص توزيع الطلاب على المجالات المختلفة كما تحددها الحكومة غالباً ما تكون علاقتها ضعيفة بمتطلبات السوق أو الاستعدادات الفردية.

❖ ولاشك أن أهم مايدعم عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج، حيث لايوجد ارتباط قوى بين الشركات الصناعية والجامعة وبالتالى فإن تأثير البحوث الجامعية والبحث العلمى على الاقتصاد ضئيل للغاية، ويرجع ذلك إلى أنه يندر أن تجرى الجامعة بحوثها من أجل التطبيقات العملية مما يعكس انخفاض المستوى التقليدى للتفاعل فيما بين الصناعة والجامعة، ويزيد من حدة المشكلة، دعم الحكومات للدراسات الجامعية، مما ساعد على جعل التعليم العالى جذاباً من الناحية الاقتصادية، حتى عندما لاتكون الوظائف متوفرة فى الاقتصاد الأوسع عقب التخرج[٢] .

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية يناير ٢٠٠٤ ص٢١٩ .

(٢) د. محمد عبد العزيز عيد، تطوير التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية؛ ومواجهة مشكلات البطالة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الخامس. العدد الأول، ١٩٩٧ ص٢٠٠-٢٠٠٢ م.

رابعاً: عدم فعالية برامج التدريب والتأهيل:

لقد ساد اعتقاد لدى كثير من الخبراء والمحللين بأنه من السهل نسبياً ملائمة العمالة غير الماهرة للاقتصاديات الحديثة بتدريبهم وتحويلهم إلى عمالة ماهرة، وهذا الاعتقاد دفع بسياسات التدريب الوظيفى إلى اتخاذ العديد من خطوات الإصلاح فى هذا الاتجاه، ولكن الواقع العملى أثبت أن تكلفة هذه البرامج تكون مرتفعة، وخاصة فى عصر تقييد الميزانيات، وأن المبرر من إقامة مثل هذه البرامج يكون فى الغالب الأعم سياسياً وليس اقتصادياً، ومن ثم فبجانب التكلفة المباشرة لهذه البرامج يوجد تكلفة إضافية تتمثل فى ابتعاد تلك الموارد عن الشباب والصغار، والذين تكون استراتيجيات الاستثمار فى رأس المال البشرى بالنسبة لهم أكثر فعالية وتولد نتائج أعلى على المدى البعيد، خاصة أن هناك اقتصاديات عديدة لديها مجموعات من العمالة غير الماهرة التى لاتصلح للتغيير الذى حدث فى الطلب على العمالة (التحول إلى العمالة الماهرة)[1].

خامساً: ضعف التمويل:

يعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث، والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى من الأسباب الرئيسية فى فشل جامعتنا فى تحقيق أهدافها، كما أدى ضعف التمويل أيضاً إلى عدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس، مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة، لأن الكثير من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية من أجل تدبير حياة كريمة لهم ولذويهم، مما ترتب عليه قلة الوقت المنفق أو المخصص من قبلهم لتطوير الأبحاث العلمية، ولإعداد الكتاب المدرسى والجامعى بشكل يضيف قيمة لقارئه دارساً كان أو قارئاً بالإضافة إلى ذلك فإن ميزانية البحث العلمى فى مصر بصفة خاصة والعالم العربى

(١) د. دنيا عبد المنعم راضى. نحو سياسات أكثر فعالية لتنمية رأس المال البشرى. المؤتمر العلمى السنوى الدولى الحادى والعشرون، رؤية استراتيجية لتفعيل دور الموارد البشرية العربية فى ظل التقنيات المعاصرة، إبريل ٢٠٠٥ ص٧، والمنعقد فى كلية التجارة جامعة المنصورة.

بصفة عامة ميزانية ضعيفة لاتفى باحتياجات الباحثين ولاتوفر لهم البيئة البحثية التى تطلق قدراتهم وطاقاتهم لخدمة أبحاثهم ووطنهم. فلقد استهدفت خطة التنمية للعام الجامعى ٢٠٠٤ـ ٢٠٠٥ توفير ٥٠٠ مليون جنيه للبحث العلمى موزعة كالتالى: ١٧٣ مليون جنيه استثمارات حكومية لوزارة البحث العلمى وأكاديمية البحث العلمى، ١١٧ مليون جنيه لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى؛ ٩٠ مليون جنيه لوزارة الموارد المائية والرى، ثم باقى الاستثمارات موزعة بين الوزارات المختلفة[١].

بل إن السمة الغالبة فى مصر حالياً تكمن فى سوء توزيع أو تخصيص موارد الدولة، ففى حين لا توجه الاستثمارات الكافية للبحث العلمى وللعلماء، نجد استثمارات ضخمة توجه إلى الفنون والإنتاج الإعلامى والفنى، وهو أمر يصيب العلماء بنوع من الإحباط، ويجعلهم يؤثرون الهجرة بحثاً عن مناخ علمى أكثر نضجاً وكفاءة[٢].

(١) السباعى، لبيب، محنة البحث العلمى فى التخطيط أم فى التمويل، جريدة الأهرام المصرية، ٢٣ يناير ٢٠٠٥- ص٢٣.

(٢) د. طارق حسن عابدين، معوقات إحداث التنمية البشرية فى مصر، دراسة تطبيقية على بعض المصريين المهاجرين هجرة دائمة. المؤتمر العلمى السنوى الدولى الحادى والعشرون، جامعة المنصورة، كلية التجارة. إبريل ٢٠٠٥ ص١٤.

المبحث الثانى
استراتيجيات الإصلاح التى يمكن تطبيقها
لتفعيل عوائد استثمار رأس المال البشرى

أولاً: فى مجال التخطيط التعليمى:

إذا كانت الإشكالية الحقيقية فى تحديد مداخل التخطيط التعليمى تكمن فى اختلاف النظرة إلى التعليم من جانب رجال التعليم والاقتصاد والاجتماع والسياسة والفلاسفة، حيث ينظر رجال التعليم كما قلنا سابقاً إلى التعليم باعتباره يمثل حاجة اجتماعية ضرورية يجب رعايتها والاهتمام بها، ومن ثم يتعين على الدولة أن توفر التعليم لكل قادر عليه وراغب فيه، مع مايتطلبه ذلك من توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، بينما لا يلقى هذا الاتجاه تأييد رجال المالية والاقتصاد حيث تتمثل نظرتهم فى ضرورة إعمال مبدأ الأولويات فى تقرير الإنفاق العام على قطاعات النشاط المختلفة نظراً لمحدودية الموارد.

فقد آن الأوان لتوحيد هذه النظرة خاصة فى العصر الحديث الذى توافرت فيه كل آليات وبرامج التخطيط الحديث فى كافة مجالات النشاط الاجتماعى والاقتصادى. ومن ثم يتعين على رجال التعليم تقييم موقفهم إزاء التعليم من المنظور القومى.

فعلى الرغم من الاختلاف المعروف بين اتجاهات الفكر الاجتماعى الغربى: المادى والوظيفى: إلا أن كلا الاتجاهين قد انطلق فى نظرته للتعليم من نظرة قائمة على أساس مردوده الاقتصادى، فالاستثمار التعليمى شرط أساسى لتحقيق النمو الاقتصادى.. كما أنه فى الواقع الدافع أو الضامن للنمو الاقتصادى[1]، أو بمعنى أكثر دقة إن الأداء الاقتصادى لأى قطر كان يعتمد على وجه التحديد على واقع نظامه التعليمى. وأن تطور هذا النظام وبالتالى تطوير قدراته البشرية هو المدخل لتحقيق ما أسماه البعض بالتنمية الحقة.

---

(1) Dale, Roger- Learning to be... what? Shaping Education in "Developing Societies in Hamza Alavi and Teoder Shanin (ed.) Introduction to the Sociology of Developing Societies London: Macmillan- 1982P. 410.

فالعلاقة بين التعليم والاقتصاد فى ضوء ما يراه هذان الاتجاهان هى علاقة فنية، حيث إن رفع القدرة الإنتاجية لأى اقتصاد محلى لا يعتمد فى أدائه فقط على الإمكانيات الاقتصادية والفنية والمالية القائمة من مصانع وأجهزة وآلات وموارد طبيعية، وإنما يعتمد وبنفس القدر على تمثل قواه العاملة (أى اكتساب قواه العاملة) للمعرفة الفنية والعلمية، أى أن التعليم ومن هذا المنظور رغم طبيعته غير الربحية، إلا أنه يبقى الرافد الأساسى للقوى البشرية والملبى لحاجات القطاعات الإنتاجية المختلفة من المجتمع[١].

فالتعليم بهذا المعنى يمثل المصدر الوحيد والأساسى للقوى العاملة – فى العالم الثالث فعملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية هى فى الواقع عمليات لاحقة لتطور النظام التعليمى[٢].

ورغم اتفاقنا مع هذا الرأى؛ إلا أنه من الصعب جداً أن نقصر العلاقة القائمة بين التعليم والاقتصاد على أنها علاقة فنية بحتة، فالعلاقة القائمة بينهما قد لاتكون كذلك فى كل الأحوال، فتجارب الكثير من دول العالم الثالث تشير إلى أن المردود الاقتصادى للتخطيط التعليمى قد لا يبدو واضحاً فى مقابل ماتنفقه هذه الدول من موارد مالية على التعليم قد تبدو ضخمة أحياناً، بل إن ما تجنيه هذه الدول أحياناً من مصاحبات اجتماعية وسياسية سلبية لنظامها التعليمى أكبر بكثير من مردوده الاقتصادى على المدى القريب والبعيد، فالطريقة والأسلوب اللذان قد تم بهما توظيف النظام التعليمى بالإضافة إلى طبيعة التكوين الاجتماعى – الاقتصادى السائد قد حد من إمكانية جنيها لأى ثمار اقتصادية وربما اجتماعية حقيقية لنظامها التعليمى، وذلك نتيجة لعدم تمثل هذا النظام للحاجات الحقيقية للمجتمع وأفراده من

(1) Athar Hussain, The Economy and the Educational System in Capitalist Societies, in Roger Dale et al (ed.): Schooling and the National Interest- Vol. 1- London: The Falmer Press, 1981 P. 159.

(٢) انظر فى ذلك :

(أ) محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ١٩٧٩ .

(ب) Mandi, Peter- Education and Economic Growth in the Developing Counties, Budapest; Akademiai Kiado-1981.

ناحية، وكذا نتيجة لمحاولة البعض البحث عن مواقع سياسية أو اجتماعية أو دينية من خلال النظام التعليمى القائم، تدعم من مواقع قوته ونفوذه فى المجتمع مقابل الجماعات/ أو القوى الاجتماعية الأخرى .

وبالإضافة إلى ماتقدم وعلى الرغم من اعتقادنا أن تطوير النظام التعليمى ورفع كفاءة أدائه شرط أساسى لتحقيق معدلات أعلى فى النمو الاقتصادى إلا أنه رغم أهميته ليس هو الشرط الوحيد ، فالإبداع لا يخلقه النظام التعليمى وحده بقدر ما تخلقه البيئة المجتمعية المحيطة.

فرغم المخرجات الضخمة «الكمية» للنظام التعليمي - إلا أنه لم يستطع أن يغير من الواقع فى شىء ، بل أصبح النظام التعليمى عاملاً معوقاً لعملية التغير والتطور ؛ بل إن هذه المخرجات أصبحت لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل خاصة خلال هذه الفترة من التكيف الاقتصادى وإجراء التعديلات الهيكلية على نوعية وطبيعة الطلب على القوى العاملة فى مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يؤكد بقاء أعداد كبيرة من الخريجين بدون أعمال، مما سيكون له آثار سلبية على مستوى الدخل الفردى والوضع الاجتماعى والنفسى للشخص العاطل، وسيكون وقع ظاهرة البطالة أكثر حدة على الجيل الحديث التحرج الذى يتوقع أن يشغل الوظائف التى تكفل له الدخل المالى والوضع الاجتماعى المرتفع[1].

ومن ثم فإنه في مجال التخطيط التعليمي يعتبر ظهور مدخل تخطيط التعليم وفقاً لمعدل العائد منه استجابة طبيعية من جانب بعض الاقتصاديين الذين اتجهوا إلى تطوير مفهوم جديد يضع في حسبانه مشكلة الموارد المالية المتاحة للانفاق على التعليم وركز على قياس العائد الاقتصادي للتعليم.

فقد توصل كثير من العلماء وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى (سابقاً) روسيا حالياً إلى نتيجة هامة مؤداها اعتبار كافة ما يطلق عليه

(1) Abdeen M. M., Building Mathematical Models in Educational Planning, Paper. Presentedat 11 th Integrated Congress of Statistic Sciences, Social & Demographic Research 31- 3 April, 1986.

خدمات اجتماعية كالتعليم والصحة أدوات وأنشطة ينظر إليها من منظور التكلفة والعائد .

فلقد أشار ثيودور شولتز Theodore Schultz فى خطابه عندما تسلم رئاسة جمعية الاقتصاديين الأمريكيين عام ١٩٦٠ إلى أن هذه النشاطات الاجتماعية ماهى إلا عملية تجميع لرأس المال الذى يمكن أن يستخدم فيما بعد لزيادة إنتاجية ودخل العمل، ووصف هذه العملية بالاستثمار فى رأس المال البشرى in human capital investment ولقد قال شولتز إن هذا النوع من الاستثمار يشبه تماماً الاستثمار فى رأس المال المادى من حيث الأهمية، ولقد كان هذا النوع من الاستثمار قبل خطاب شولتز مهملاً إلى حد كبير من قبل صانعى السياسة وأساتذة الجامعات إلى حد سواء .

ولقد تلا ذلك كتابات وأعمال أخرى لثيودور شولتز فى موضوع الاستثمار فى رأس المال البشرى وتطبيقه على جميع الانشطة المتعلقة بتطوير وتنمية الموارد البشرية[1].

ومن ثم فإن كل ما ينفق من استثمار فى قطاع التعليم بمختلف مراحله ومستوياته لابد أن يكون له عائد اجتماعى واقتصادى، فإذا كانت الدولة تنفق مائة مليون جنيه على التعليم الجامعى مثلاً، فلابد أن يكون هناك عائد اجتماعى واقتصادى لهذا الإنفاق يتمثل فى مدى إسهام هؤلاء الخريجين فى خدمة قضايا التنمية فى مجتمعهم.

ولقد وصل ـ Schultz ـ وميللر Miller إلى قياس العائد من الاستثمار فى التعليم.

فقد قرر ميللر فى الولايات المتحدة الأمريكية دخل خريج المدرسة الابتدائية على مدى الحياة ١٨٢,٠٠٠ دولار ومتوسط دخل خريج الكلية الجامعية على مدى الحياة ٤٣٥,٠٠٠ دولار، وهذا الاختلاف يعنى أن كل سنة تعليمية زائدة تضيف عائداً يقدر بحوالى ٤٠,٠٠٠ دولار .

(1) Theodore W. Schultz, investment in Human Capital. American Economic Review 51 (Jan 1961):170.

ولقد قرر الباحث السوفيتى كيروف Kairov أن إدخال التعليم الابتدائى الإجبارى فى الاتحاد السوفيتى لمدة أربع سنوات فى المراحل الأولى للثورة السوفيتية قد عاد على الاقتصاد القومى بعائد يبلغ ٤٣ مرة أكثر مما أنفق عليه .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : هل تخطيط التعليم وفقاً للعائد منه يعد مدخلاً أم أداة تخطيطية؟ وأمام هذا التساؤل فقد رأى البعض أن هذا المدخل ما هو إلا طريقة من طرق تحليل العلاقة بين التعليم والعائد منه بهدف إبراز دور التعليم فى التنمية الاقتصادية ، ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن هذا المدخل ليس فى الأساس إلا أداة أو أسلوباً تخطيطياً ، وهو مدخل لتحليل التكلفة ـ والعائد ـ[١] .

وفى المقابل يرى فريق آخر أنه بالإمكان الاستفادة من تطبيق هذا المدخل كأداة تخطيطية بحساب القيم الصافية لتدفقات التمويل المستقبلى لكل برنامج بالأسعار الحالية ، وفى حالة البرامج التى لها قيم صافية موجبة يمكن تحفيزها ، وفى المقابل يجب اختزال البرامج التى لها قيم سالبة أو مساوية للصفر[٢] .

ويقوم تطبيق هذا المدخل على اتباع الخطوات الآتية :

١ـ دراسة المتغيرات المختلفة ، وحساب كلفة كل منها ، ومدى ماتقدمه التربية والتعليم من عائد اقتصادى .

٢ـ اختيار نوع التعليم الأفضل الذى يتناسب مع الإمكانيات والذى يحقق أعلى عائد ويتطلب استخدام هذا المدخل وحسابه ما يلى .

٣ـ حساب القيم الصافية لتدفقات المدخلات لكل برنامج تعليمى (بالسعر الحالى) .

٤ـ تفضيل البرامج التى لها قيم صافية موجبة .

٥ـ اختزال البرامج ذات القيم الصافية السالبة .

---

(١) حامد عمار . اقتصاديات التعليم . القاهرة . المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١ ، ص٧٦ .

(2) Chon, E. The Economics of Education: Mass Ballinger Puplishing company, 1979.

ويتضح من ذلك أن هذا المدخل يركز على حساب التكاليف التعليمية وحساب العائد منها، وتشمل التكاليف التعليمية كل الموارد التى استخدمها المشروع أو البرنامج التعليمى، وحساب كل التكلفة الضائعة وهى المكاسب التى كانت ربما تأتى لو أن الأموال أنفقت فى مجال استثمارى آخر .

❖ وتشمل النفقات المالية على التعليم، كل المرتبات والأجور والإيجار والتجهيزات والأدوات الكتابية، والموارد اللازمة لعملية التعليم، والخدمات المطلوبة، وأيضاً تلك المصروفات التى لا تنعكس فى صورة المصروفات المالية مثل وقت الطالب والمعلم والإدارة .

❖ ويهدف هذا المدخل إلى تقييم التعليم باعتباره شكلاً من أشكال الاستثمار لذا يعنى بتقدير قيمة ماتتحمله الدولة وما يتحمله الطالب، وتتحمل الدولة التكاليف الإجمالية، وهى إما تكون مباشرة كالمرتبات والمصروفات الجارية أو غير مباشرة، وأما التكلفة الخاصة، وهى ما تتحمله الأسر فيكون إما مباشرة فى شكل مصروفات دراسية أو كتب أو أدوات أو غير مباشرة فى الدخول الضائعة، هذا عن حساب التكلفة.

❖ أما فيما يتعلق بحساب العائد فيتم بمقارنة تكلفة نوع معين من التعليم وبين الدخول المستقبلية الراجعة أصلاً لهذا النوع من التعليم، أو بين تكلفة التعليم ككل وبين الزيادة فى الدخل القومى الراجعة للتعليم...

وعلى ذلك يستخدم معدل العائد فى عمل مقارنات:

١- مقارنة معدل العائد من التعليم بنظيره من المشروعات الاستثمارية الاجتماعية.

٢- مقارنة معدل العائد من أنواع أو مراحل مختلفة من التعليم بعضها البعض الآخر.

٣- مقارنة معدل العائد الاجتماعى والاقتصادى من التعليم فى دولة بأخرى .

ويقدر حساب العائد فى توزيع مخصصات التعليم (الميزانيات) على أنواع ومراحل التعليم، أو فى توزيع الميزانية العامة للدولة على مجالات الاستثمار المختلفة.

❖ وقد وجهت الانتقادات إلى مدخل تخطيط التعليم وفقاً لمعدل العائد، والمتمثلة فى:

أ- صعوبة توافر قاعدة بيانات تفصيلية تتضمن – التكاليف – الدخول- توزيع الأفراد (السن/ النوع) مستوى درجة التعليم.

ب- كما أن الدخول تتأثر بعوامل شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس بالقيمة الحقيقية للعمل. مثل المحسوبية، المكانة الاجتماعية، كذلك يعتمد هذا الدخل فى حسابه على الدخول المتوقعة على أساس الفروق بين الماضى والحاضر وهذا فى حد ذاته موضع شك.

جـ- أن هذا المدخل يهمل الفوائد غير المباشرة للتعليم كالفوائد الاجتماعية على الفرد والمجتمع، وكذا الفوائد النفسية والسياسية.

وعلى الرغم مما وجه إلى هذا المدخل من انتقادات إلا أن هناك بعض المميزات التى تحسب له وتتمثل فى أنه:

١- يوجه هذا المدخل مخططى التعليم تجاه المشروعات الاستثمارية (نوع أو أنواع معينة من التعليم).

٢- كما يوجه النظر إلى العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومستوى التشغيل، وضرورة الحاجة إلى التغيير فى توزيع الموارد المالية على أنواع التعليم ذات العائد المرتفع.

٣- ويمد مخطط التعليم بإطار لفحص كلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة فى دخول القوى العاملة المتعلمة.

٤- وأخيراً فإن هذا المدخل يمد المخططين وصانع القرار بالمعلومات والبيانات التى يحتاجونها، حيث يوضح الاتجاه الذى يجب إنفاق الأموال فيه بقصد الحصول

على أحسن عائد إلا أنه لا يستطيع إخبارهم بالمدى الذى يجب عليهم أن يصلوا إليه.

ومن ثم فإنه فى مجال التخطيط التعليمى ومداخله السابق ذكرها، إذا كان لكل مدخل مزاياه وأيضاً عيوبه حيث ركز كل مدخل على جانب أو أكثر وأغفل جوانب أخرى ربما تكون أكثر أهمية. إلا أنه يمكن إحداث نوع من التكامل بين مداخل التخطيط التعليمى الثلاثة بحيث يمكن الاستفادة من مميزات كل منها، وبذا يمكن تحقيق هدف مشترك من مداخل العمالة مقروناً بمدخلى الطلب الاجتماعى والعائد، وهو التوزيع الرشيد للموارد المالية على أنواع التعليم وتجنب حدوث عجز أو نقص فى القوى البشرية، وفى هذا الصدد حاول مارك بلوج M. Blaug التوفيق بين المداخل الثلاثة معتمداً على أسلوب البرمجة الرياضية، والذى قد يمكن اعتباره المدخل الرابع للتخطيط التعليمى، وإن كانت البرمجة تحتاج إلى معالجة تفصيلية لاستخدام بعض المعادلات الرياضية.

ثانياً: فى مجال تخطيط القوة العاملة Men Power Planning:

لاشك أن هناك بعض الفروض التى يمكن الاستناد إليها بتحفظ من حيث القول.. بأن الفرد إذا أراد أن يشغل دوراً وظيفياً معيناً، فإنه يتطلب منه أن ينال مستوى معيناً من التعليم، وإذا افترضنا صحة هذه الفرضية فإنه ينبنى على ذلك القول بأن الاقتصاد النامى الذى يمر الآن فى كثير من دول العالم الثالث بمرحلة تغيير كبير فى هيكله الوظيفى نحو الوظائف الحرفية، والفنية، وعمال الصناعة ينبغى عليه اتباع أسلوب معين لتطوير التعليم بهدف الحصول على عمال مدربين على المهارات التى يحتاجها هذا الاقتصاد خاصة كما قلنا سابقاً مع تزايد أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وتزايد أعداد الخريجين، وعدم قدرة الدولة على توظيف هذه العمالة أو إلحاقها بأجهزتها الإدارية، خاصة فى ظل سياسة التكيف الهيكلى التى تتبعها حكومات تلك الدول.

وينبنى مفهوم تخطيط القوة العاملة على هذه الفرضية، ويفترض هذا المفهوم

أنه بالإمكان توقع احتياجات الاقتصاد من العمال المتعلمين مما يسهل عملية تخطيط نمو نظام التعليم لتجنب كل من العجز فى القوة العاملة الذى من المحتمل أن يقلل من سرعة النمو الاقتصادى، وفائض القوة العاملة الذى يبدد الموارد التعليمية وقد يؤدى إلى «البطالة بين المتعلمين» أو «هجرة العقول braim-drain للخارج» .

خطوات أو مراحل تخطيط القوة العاملة[1]:

❖ إن الخطوة الأولى فى عملية تخطيط القوة العاملة تتمثل فى تقدير الاحتياجات من القوة العاملة، وهناك طرق متعددة للحصول على تلك التقديرات :

أ- والطريقة البسيطة : هى عمل استقصاء (أو حصر) Survey لأصحاب الأعمال يطلب منهم فيه تقدير عدد العمال – من مختلف المهن التى يتوقعون توظيفها فى الخمس أو العشر سنوات المقبلة.

ب- والأسلوب الثانى : هو إذا تجمعت بيانات لفترتين زمنيتين محددتين فمن الممكن حساب الاتجاهات فى الفترة السابقة Past trends، ومن ثم استقراء التطورات المحتملة وتوقع هذه الاتجاهات extrapolate .

ج- والأسلوب الأكثر حداثة : والمبنى على الجهود العلمية لكل من «جان تنبرجن» John Tinbergen و«هربرت بارنز» Herbert Barnes .

ينطوى على استنتاج نمط العمالة فى المستقبل إعتماداً على تقدير نمو الناتج القومى الإجمالى GNP.

وتتضمن طريقة بحث تنبرجن – بارنز – الخطوات المتتابعة الآتية :

(١) البدء بتحديد الهدف المحدد لنمو الناتج القومى الإجمالى خلال سنوات الخطة يجب أن تكون عدة سنوات نظراً لأن تدريب القوة العاملة فى المستويات المتوسطة والعالية يأخذ وقتاً طويلاً.

(١) اقتصاديات التنمية. مالكوم جبلز – دوايت بيركنز وآخرين. م. س. ص٣٧٣ ومابعدها .

(٢) تقدير التغيير الهيكلى فى الناتج وحسب قطاع مصدر الإنتاج لتحقيق الهدف المرسوم للناتج القومى.

(٣) تقدير العمالة فى كل قطاع باستعمال مجموعة من الفرضيات بما يخص نمو إنتاجية العمل (أو تقدير مرونة نمو العمالة بالنسبة لنمو الناتج) وهذا يمثل العكس من نمو إنتاجية العمالة.

(٤) بعدها تقسم عمالة الصناعات تقسيماً وظيفياً باستعمال فرضيات حول الهيكل المطلوب فى كل صناعة، ومن ثم تجمع هذه مقطعياً لكل الصناعات للحصول على التوليفة الوظيفية للاقتصاد ككل.

(٥) تترجم بعد ذلك المتطلبات الوظيفية إلى متطلبات تعليمية من خلال فرضيات حول أنواع التعليم الملائمة لكل مجموعة وظيفية ومن المفترض أن تؤدى هذه الخطوات الخمس إلى تحديد الطلب على القوة العاملة فى السنوات المقبلة، ويقارن عرض العمل فى تلك السنة بالطلب وذلك باستخدام طريقة المخزون والتدفق Stock - and . Flow Process.

ويعدل مخزون القوة العاملة بما يتوقع حدوثه فيها عن طريق التقاعد والموت والهجرة للخارج والانسحاب من القوة العاملة، ويتوجب سد الفجوة المقدرة بين طلب وعرض العمل بشكل أساسى عن طريق الخريجين من المدارس، ويساعد فى بعض الحالات أيضاً المهاجرون والقادمون للبلد ودخول البالغين من غير العاملين إلى سوق قوة العمل. لذلك يعد تقدير الطلب على القوة العاملة لا يبقى سوى تخطيط تدفق الطلاب بما يؤدى إلى سد الفجوة بين الطلب والعرض من المصادر الأخرى.

ولا تبدو طريقة البحث هذه بالغريبة على أى فرد يعرف تحليل المدخلات والمخرجات لأنها تنطوى على استعمال مجموعة من المعاملات الثابتة Fixed Coefficients لاشتقاق الاحتياجات من المدخلات من أهداف الناتج Output targets.

ويمكن توضيح استنتاج سلسلة الاحتياجات من القوة العاملة بالطريقة التالية: الناتج القومى الإجمالى ← (GNP) الهيكل الصناعى ← إجمالى العمالة فى كل

صناعة ← الهيكل الوظيفى للعمالة ← الهيكل التعليمى للعمالة ← ويمثل كل سهم مجموعة من المعاملات الثابتة.

والصعوبة الأساسية التى تواجه أسلوب تخطيط القوة العاملة هى أن هذه المعاملات غير ثابتة ويصعب التنبؤ بها فى الحياة الواقعية، ذلك أن إنتاجية العامل تتأثر بعدة عوامل كما أنها أيضاً تتغير فجأة؛ كما تتغير التوليفة الوظيفية أيضاً لأسباب خارجية exogenous وأخرى داخلية endogenous. وعلى سبيل المثال، قد يؤدى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى إنشاء مجموعة جديدة من الوظائف. وقد يشجع تغيير الأجور النسبية أصحاب الأعمال على توظيف خليط مختلف من العمال.

وفى حقيقة الأمر أن ما يبطل منطق تخطيط القوة العاملة هو عدم وجود رابطة وحيدة بين التعليم والمهنة occupation- education Linkage.

حيث يمكن الحصول على المعرفة المطلوبة لأية وظيفة بعدة طرق من خلال التعليم الرسمى وغير الرسمى والتعليم خارج المدارس.

❖ والمشكلة الأخرى لتخطيط القوة العاملة هو فشل هذا الأسلوب فى مراعاة تكاليف التعليم الباهظة، ولايضع فى اعتباره أن هناك طرق بديلة ويحتمل أن تكون أرخص فى التكاليف لحل هذه المشكلة مثل التعليم غير الرسمى أو التدريب أثناء العمل On-the-Job- training.

ونظراً لهذه الاعتراضات بالإضافة لظهور أسلوب منافس هو تحليل التكاليف والمنافع فقد انتهى عهد أسلوب تخطيط القوة العاملة وخاصة بين الأكاديميين والاخصائيين المختصين بالموضوع[1].

(١) نحن نعتقد بأن تخطيط القوة العاملة فى مجال الاقتصاد السياسى يكون أكثر فاعلية خاصة فى حالة توقع العجز بدلاً من توقع الفائض، فعند توقعه للعجز فإنه بذلك يوفر منطقاً قوياً على مايبدو للتوسع فى نوع معين من أنواع التعليم وعلى كل حال نجد أن التعليم قد توسع فى دول العالم الثالث إلى درجة أصبح توقع العجز عندها قليلاً جداً.

ثالثاً: تحليل المنافع – والتكاليف وقيمة التعليم:

Cost- Benefit Analysis and the Value of Education

ترتكز فروض نظرية رأس المال البشرى على فرضية مفادها أن الأفراد أو حكوماتهم بالنيابة عنهم ينفقون على التعليم والصحة والخدمات الإنسانية بهدف زيادة دخلهم وإنتاجيتهم – ويصبح الدخل والناتج الإضافى المتولد فى سنوات المستقبل عائداً على الاستثمار الذى تم، ويبدأ تطبيق هذه الفكرة على التعليم بمجموعة من «منحنيات الكسب أثناء العمر» Life- time earnings curves .

ولقد تم حساب هذه المنحنيات لعدد من سكان الدول المتخلفة، وتتسم جميعها بسمات مشتركة، أولها : أنه مع افتراض أن مقدار التعليم ممثلاً بعدد سنوات الدراسة أو بأعلى تحصيل علمى، فإن الدخل يزداد حتى يصل حده الأعلى حول سن الأربعين أو أكثر ومن ثم ينحدر .

ثانياً : نجد أن منحنى الأفراد المتعلمين أكثر من غيرهم أعلى من المنحنيات الأخرى وأكثر عمودية Steeper فى مرحلة الارتفاع، بالرغم من أن الأفراد الذين صرفوا سنوات فى الدراسة أكثر من غيرهم ويبدأون العمل فى سن أكبر يحصلون عند البدء على رواتب أعلى من سابقيهم ذوى السنوات الدراسية الأقل .

ثالثاً : إن زيادة التعليم تؤدى إلى تأخير الوصول إلى الحد الأعلى للدخل وإلى مستوى دخل أعلى بعد التقاعد .

رابعاً : فى مجال التمويل ودعم العملية التعليمية :

يتحمل عبء تمويل النفقات التعليمية قطاعين أساسيين هما – قطاع الدولة والقطاع العائلى . ولا شك أنه فى ظل سياسة التوسع فى التعليم من ناحية، والأخذ بسياسة التكيف الهيكلى من ناحية أخرى فإن الدولة ووفقاً لما حذر منه تقرير البنك الدولى لن تستطيع الاستمرار فى تمويل التعليم خاصة فى ظل مشكلات السيولة المالية التى تواجه الاقتصاد المصرى .

ولكنى أعتقد مع البعض[١] ؛ أن استمرار السياسة الحالية ممكن فى ظل رفع سن الإلزام حتى نهاية المرحلة الثانوية، لأن العبرة فى الاستمرار ليست فى درجة توافر السيولة النقدية لتمويل برامج التعليم، ولكن العبرة فى مقدرة الاقتصاد على الرفع المستمر لإنتاجية العامل فيه؛ ومايعيب السياسة التعليمية الحالية أنها تقدم لسوق العمل عمالة أكثر من نصفها غير مؤهل تأهيلاً مناسباً، وهى عمالة متدنية الإنتاجية دون شك، ويؤدى تواجدها فى موقع العمل إلى تدنى إنتاجية العمالة الأكثر تقدماً «نظراً لغالبيتها العددية» تطبع نظام العمل بطابعها المتخلف. ولاشك أن ذلك كله يدعو الحكومة إذا أرادت أن تستمر فى اتباع سياسة التوسع فى قبول الطلبة والطالبات فى المدارس والجامعات أن تبحث عن وسائل غير تقليدية لتمويل العملية التعليمية.

وإذا انتقلنا إلى تمويل العملية التعليمية من قبل القطاع العائلى نستطيع القول بأن تولى جميع الأفراد لكامل نفقات التعليم كما هو حادث الآن فى مصر أمراً قد يؤدى إلى انخفاض عائد التعليم فى المجتمع فى الأجل الطويل نتيجة عدم قدرة كثير من الأفراد على تحمل هذه التكلفة، والدعم الحكومى والإعانات غالباً لا تغطى كامل تكلفة التعليم، والأفراد ليس أمامهم سبيل لتغطية هذه التكلفة إلا عن طريق الاقتراض الخاص، أو العمل أثناء التعليم أو من خلال التضحية بجزء من الاستهلاك.

ولقد أشارت إحدى الدراسات فى هذا الصدد[٢] ؛ إلى أن العائلات مرتفعة الدخل تشترى مزيد من السلع والخدمات لأطفالها، وكذا تشترى تعليم أعلى جودة، ومن ثم فإن البيئة العائلية، والظروف التى تحيط بالعائلات الفقيرة والتى تسود فى فترة زمنية طويلة نسبياً تلعب دوراً رئيسياً فى تشكيل القدرات والتوقعات للأطفال، وكذا الحال بالنسبة للعائلات ذوى الدخول المرتفعة، ولكن الأخيرة لديها

(١) محمد نعمان نوفل. بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الثالث العدد الأول ١٩٩٥ ص١١٧ .

(2) Bettina A. Lankard, "Family Role in Cereer Development", ERIC Clearinghouse on Elementary and Early Childhood Education, University of IIIinois, ERIC DIGEST No. 164, 1996, P.1.

قدرات للقيام بأداء جيد فى الدراسة وأخذ مزايا السوق الجديد ، كما أن لديهم فرصة للوصول للتعليم الجامعى .

ومن ثم فإنه فى ضوء ماتقدم يتعين العمل على زيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمى ، وإشراك القادرين من تلاميذ الجامعة فى نفقات تعليمهم ، وتقديم المنح للطلبة الممتازين من غير القادرين ، وعدم الإسراف فى الإنفاق فى الأوجه غير التعليمية ، والسماع بقبول المنح والهبات من المؤسسات والصناعات المختلفة ، وخصم مثل هذه المنح والهبات من الوعاء الضريبى لتلك المؤسسات .

خامساً : فى مجال تفعيل برامج القطاع العام التدريبية :

ففيما يتعلق بالاعتقاد السائد بإمكانية تحويل العمالة غير الماهرة إلى عمالة ماهرة فقد أشارت إحدى الدراسات "Lynch"(١) . أن ذوى القدرات المرتفعة هم الذين يستطيعون الاستفادة من هذه البرامج ويرتفع العائد لديهم ، ولاشك أن هذه النتائج ترجع إلى الاستعداد الدراسى والقدرات والدوافع وبما أن القطاع الخاص لايدرب سوى أصحاب القدرات المرتفعة فقط ، فقد أثبتت الدراسات أن فعالية البرامج التدريبية وعوائدها تكون أعلى فى القطاع الخاص عنه فى القطاع العام ، هذا بالإضافة إلى أن شركات القطاع الخاص لديها حساسية أكثر لتغير طلب السوق للعمالة الماهرة من بيروقراطية الحكومات وبالتالى لا يمكن الاعتماد فحسب على برامج التدريب لتحويل العمالة غير الماهرة إلى عمالة ماهرة(٢) .

(1) Lynch, L., 1992. "Private- Sector Training and the Earnings of Young Workers, "American Economic Review, 82 (1), PP 299-312 .
(2) Lalonde, R. "The Promise of Public Sector- Sponsored Training Programs" Journal of Economic Perspectives, 1995, 9 (2) 149-68.

نتائج البحث وتوصياته

أولا: النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يلي :

(١) إن للتعليم أهمية كبيرة على المستويين الفردي والعمومي باعتباره مزيجا من الاستهلاك والادخار، فالأسرة «أو المجتمع» تنفق على التعليم كنوع من الاستمتاع بالتعليم في حد ذاته من جانب وعلى أمل الحصول منه على عوائد مستقبلية من جانب آخر مع ملاحظة أن جرعة الاستثمار في التعليم تتزايد أهميتها كلما ارتفعنا على السلم التعليمي من جانب، وكلما توجهنا إلى الفروع التطبيقية من جانب آخر.

(٢) إن الانفاق العام والخاص على العملية التعليمية يصبح ذي جدوى اذا ساهم بفاعلية في النهوض بعملية التنمية داخل المجتمع ولكنه في حالات كثيرة «كما هو شأن دول العالم الثالث» يصبح غير موات لعملية التنمية ، اذا التهم موارد كان من الممكن الاستفادة منها في وجوه أخرى، أواذا أساء الى قدرات الأفراد من خلال وجود متعلمين لا يحتاجهم سوق العمل.

ثانيا : التوصيات

وتتمثل أهم توصيات البحث فى النقاط التالية :

(١) لابد وأن يكون هناك آلية ثنائية لإصلاح التعليم وأسواق العمل، حيث أنه لا يمكن إصلاح نظام التعليم دون أن يسبق ذلك إصلاح لأسواق العمل، بحيث يكون هدف أسواق العمل توفير شفافية ملائمة، يتم من خلالها توصيل رسائل وإشارات واضحة وملائمة لمختلف الأفراد ، بحيث تساعدهم فى تحديد نوعية الاستثمار المطلوب فى تنمية رأس المال البشرى، وعادة ما تتجسد هذه الوسائل فى وسيلتين هما (أ) من سوف يحتفظ بعمله ومن سوف يفقده (ب) والمبلغ المدفوع لمختلف الأفراد ذوى الإمكانيات المختلفة ومن هنا تأتى أهمية التخصيص فى أسواق العمل Privatization لما له من قدرات تؤهله بشكل أفضل لصياغة هذين النوعين

من الرسائل والإشارات لمختلف الأفراد ، مع ضرورة الإشارة هنا إلا أن المشروعات العامة لاتعتبر مشكلة بحد ذاتها ، بل لكونها الأضعف نسبياً فى مجال صياغة هذه الرسائل والإشارات ولرغبتها فى حالات كثيرة فى الاحتفاظ بالعمالة الأقل إنتاجية .

(٢) لابد من اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بتصحيح الاختلال الحالى فى بنية التعليم العالى الناجم عن الاستمرار فى التوسع فى التخصصات الإنسانية والتعليم النظرى على حساب التعليم الفنى والتقنى ، وليس أبلغ دليل على ذلك من الاستمرار فى نشر كليات الآداب والحقوق والعمل على تقليص التعليم الهندسى والطبى والتكنولوجى بدلاً من الاتجاه إلى نشر معاهد وكليات العلوم التطبيقية لكونها أكثرها ارتباطاً باحتياجات سوق العمل ومده بالكوادر المتخصصة .

(٣) لن يكون هناك تنمية واستثمار مادى حقيقى بدون الاهتمام بالدور الرئيسى للعلم الحديث ، The central rold of modern science فما لم يتوافر لدى الدولة اكتشافات العلم الحديث ، والكوادر الذين يمكنهم تطويع العلم فى خدمة الواقع التطبيقى ، فن النهضة بعملية التنمية يصبح أمراً مستحيلاً . لاسيما بعد أن أصبح للتكنولوجيا دور بالغ الأهمية فى البحث العلمى ، خاصة مع تضاؤل الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى لهذا الاكتشاف خلال القرن العشرين .

(٤) إن دور العائلة فى تكوين المهارات التعليمية أمر أساسى وفعال فى المرحلة المبكرة من العمر ، فالتعليم فى الصغر كالنقش على الحجر .

(٥) فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية ، واتجاه مصر إلى تطبيق برامج الخصخصة والآخذ بآليات السوق وتعظيم دور القطاع الخاص ، يتعين البحث عن وسائل مرنة لتدعيم ثقافة العمل الحر كخريجى المدارس الفنية والجامعات ، مع الأخذ فى الاعتبار التجارب الناجحة لدول العالم المختلفة فى هذا الشأن .

(٦) بما أن العولمة قد فرضت نفسها بقوة على الساحة العالمية بما لها من متطلبات وشروط ومعايير للعمل ، وبما أن للعولمة جوانب إيجابية وأخرى سلبية على

قضية التشغيل ليس فى مصر وحدها ، ولكن فى جميع دول العالم ، فإننا نرى أن كل حقبة زمنية لها الإطار الذى تعيش فيه وهو يشمل التنمية والتكنولوجيا والاقتصاد ، والمطلوب منا حالياً أن نستفيد بأكبر قدر ممكن من إيجابيات العولمة ، وأن نتفادى سلبياتها ، وهذا مافعلته دول شرق أسيا لأنهم حاولوا أن يؤهلوا أنفسهم للاستفادة من إمكانيات العمل ، وأن يتخذوا من السياسات ما يلائم إعادة تكييف أنفسهم لكى يحققوا أعظم استفادة من العولمة ، ويتجنبوا المساوئ بأكبر قدر ممكن .

المراجع كما وردت فى البحث

أولاً: المراجع العربية

١- ابن قيم الجوزية «تحفة المودود بأحكام المولود» . الطبعة الأولى ١٩٧١م دار البيان ، دمشق .

٢- أحمد إسماعيل حجى – نظام التعليم فى مصر – دار النهضة العربية ١٩٩١ .

٣- الأهرام : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية (يناير ٢٠٠٤) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ .

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى ١٩٩١ يونية .

٥- تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية يناير ٢٠٠٤ .

٦- حامد عمار . اقتصاديات التعليم . القاهرة . المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١ .

٧- حامد عمار . التنمية البشرية فى الوطن العربى . المفاهيم . المؤشرات . الأوضاع . الطبعة الأولى ، القاهرة ، سيناء للنشر ١٩٩٢ .

٨- دسوقى عبدالجليل . التخطيط التعليمى : المفهوم والمنهجية . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ١٩٩٣ – العدد الأول والثانى .

٩- دنيا عبد المنعم راضى . نحو سياسات أكثر فعالية لتنمية رأس المال البشرى . المؤتمر العلمى السنوى الدولى الحادى والعشرون ، رؤية استراتيجية لتفعيل دور الموارد البشرية العربية فى ظل التقنيات المعاصرة ، إبريل ٢٠٠٥ ، والمنعقد فى كلية التجارة جامعة المنصورة .

١٠- سالم عبد العزيز أحمد . التخطيط الاجتماعى بين النظرية والتطبيق . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الأول والثانى ١٩٩٣ .

١١- صحيح البخارى . جـ٤ . باب فسنيسره للعسرى ص١٨٩١ . دار ابن كثير

واليمامة بيروت. الطبعة الثالثة. ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. تحقيق مصطفى ديب البغا صحيح مسلم. جـ٤. كتاب القدر ص٢٠٣٩ : دار إحياء التراث العربى – تحقيق – محمد فؤاد عبد الباقى .

١٢- طارق حسن عابدين، معوقات إحداث التنمية البشرية فى مصر، دراسة تطبيقية على بعض المصريين المهاجرين هجرة دائمة. المؤتمر العلمى السنوى الدولى الحادى والعشرون، جامعة المنصورة، كلية التجارة. إبريل ٢٠٠٥ .

١٣- عبد العزيز القوصى، «حول أهداف التعليم» دورية المجالس القومية المتخصصة ع١، ١٩٨١.

١٤- عبد الغنى عبود. التربية ومشكلات المجتمع. دار الفكر العربى – القاهرة ١٩٨٠.

١٥- لبيب السباعى، «أين جامعاتنا .. بين أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم عام ٢٠٠٤»، جريدة الأهرام المصرية، الاثنين ٣١ من يناير ٢٠٠٥ .

١٦- لبيب السباعى، محنة البحث العلمى فى التخطيط أم فى التمويل، جريدة الأهرام المصرية، ٢٣ يناير ٢٠٠٥م.

١٧- مالكوم جبلز مايكل رومر – دوايت بيركنز دونالد سنود جراس ، اقتصاديات التنمية. دار المريخ ، الطبعة العربية ، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥م .

١٨- محمد سيف الدين فهمى. التخطيط التعليمى. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٢.

١٩- محمد عبد العزيز عيد، تطوير التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية؛ ومواجهة مشكلات البطالة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الخامس. العدد الأول، ١٩٩٧م .

٢٠- محمد عبد العزيزعيد. التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرين، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الثانى ٢٠٠٠ .

٢١- محمد عبد الهادى عفيفى ـ فى أصول التربية : الأصول الفلسفية للتربية . القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠ .

٢٢- محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٧٩ .

٢٣- محمد نعمان نوفل . بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط . المجلد الثالث العدد الأول ١٩٩٥ .

٢٤- محمد محمود الإمام، ، التنمية البشرية من المنظور القومى، ندوة التنمية البشرية فى الوطن العربى، دار دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥ .

٢٥- مصطفي رضا عبد الرحمن ، التربية البشرية ،تحرير د .حمدي عبد العظيم سلسلة اصدارات مجلة النهضة الادارية ، العدد ٩ ، ١٩٩٨م .

٢٦- مني البرادعي ، تاثير برامج الاصلاح الاقتصادي على عدالة توزيع الفرص التعليمية في مصر ، مؤتمر قسم الاقتصاد «الاصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية» المنعقد في المدة ٢١ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢م كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1- Abdel Fadil M, Education Expansion and Income, Distribution in Egypt 1952- 1977 in Abdel Khalek, G and Tigor Red the Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Maier Publishers London 1982.

2- Abdeen M. M., Building Mathematical Models in Educational Planning, Paper. Presentedat 11 th Integrated Congress of Statistic Sciences, Social & Demographic Research 31- 3 April, 1986.

3- A. Goode «adding to the stock of phisial and human capital», American Economic Review, Mai, 1959.

4- Athar Hussain, The Economy and the Educational System in Capitalist Societies, in Roger Dale et al (ed.): Schooling and the National Interest- Vol. 1- London: The Falmer Press, 1981.

5- Bettina A. Lankard, "Family Role in Cereer Development", ERIC Clearinghouse on Elementary and Early Childhood

Education, University of IIIinois, ERIC DIGEST No. 164, 1996.

6- Cohn. E, The Economics of Education. London: Mass Ballinger Puplishing company 1979.

7- Dale, Roger- Learning to be... what? Shaping Education in "Developing Societies in Hamza Alavi and Teoder Shanin (ed.) Introduction to the Sociology of Developing Societies London: Macmillan- 1982.

8- G. Terry page and JB Thomas: International Dictionary of Education- Kogan Paul London- 1979.

9- Higgins B. Planning of Social development . Cairo, I. N. P., 1963 (Memo. No. 345) .

10- HYPERLINK "http://www.arab.api.org/course3/c3-4-5-htm" ¶ http://www.arab.api.org/course3/c3-4-5-htm┴

11- J. Mincer “Investment in human capital” Journal of political economy, August 1958.

12- John Simmons. How Effective is Schooling in Promoting Learning, A Review of the Research. World Bank Staff, Working Paper. Vo, 200 March 1975.

13- Lynch, L., 1992. "Private- Sector Training and the Earnings of Young Workers, "American Economic Review, 82 (1).

14- Lalonde, R. "The Promise of Public Sector- Sponsored Training Programs" Journal of Economic Perspectives, 1995, 9 (2) 149-68

15- Mandi, Peter- Education and Economic Growth in the Developing Counties, Budapest; Akademiai Kiado-1981.

16- T. Schultz "investment in human capital" American Economic Review, Mars 1961.

17- P Gullaumont "La Capacite d'absorption du capital" these Paris, 1969.

18 - Paul proctor (Editoroin-chief): Longman Sictionary of contemporary English. Longman- London, 1978.

19- Peterson, William, On Some Meaning of "Planning" in Journal of the American Institute of Planning, Vol. XXXII, No. 3, N. Y. University of North Carolina, May, 1960.

20- Ronald Dore. The Diploma Discase. Qualification and development (Berkleg and Los Angeles University of California press 1976

21- Russell Devis "Planning Education for Emplayment (Harvard institute for International development (development Discussion paper No

22- Theodore W. Schultz, "investment in Human capital" American Economic Review 51 (Jan 1961).

23- World Bank Egypt- Alleviating Poverty during Structural Adjustment- 1991- USA.

24- World Bank. World development report. 1980 (Washington, D. C, 1980) and the working papers cited therein.